

المجلس 2 من شرح (الورقات في أصول الفقه) | برنامج مهام

العلم 0441 | الشيخ صالح العصيمي

صالح العصيمي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. الحمد لله الذي جعل الدين مراكب ودرجات مصير للعلم به اصولاً مهمات وشهادـة ان لا اله الا الله حقاً
واشهدـة ان محمدـاً عبدـه ورسولـه صدقـاً. اللهم صلـ على محمدـ وعلى عـلـيـ ٠٠:٥٢ - ٠٠:٣٧

سمعته منهم بأسناد كل الى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابي قابوس مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الراحمون يرحمهم - 00:43

الرحمن ارحموا من في الارض. يرحمكم من في السماء. ومن اكد الرحمة رحمة المعلمين بالمتعلمين. في تلقينهم احكام الدين وترقياتهم في منازل اليقين. ومن طرائق رحمتهم ايقافهم على مهمات العلم - 00:01:03

أصول المتون وتبين مقاصدها الكلية ومعانيها الاجمالية. ليفتح بذلك المبتدئون تلقיהם فيه المتوسطون ما يذكرون ويطلع منه المنتهون الى تحقيق مسائل العلم. وهذا الثاني في شرح الكتاب الرابع عشر من برنامج مهامات العلم لسننته العاشرة اربعين واربعمائة

الف - 00:01:23

اللهم اغفر لشيخنا ولوالديه ولمشايخه ول المسلمين اجمعين بساندكم حفظكم الله من علامة عبد الملك ابن عبد الله الجهني انه قال في كتابه والامر استدعاء الفعل بالقول من هو دونه على سبيل الوجوب وصيغة افعل وهي عند الاطلاق والتجرد عن القرينة تحمل عليه 00:02:23 -

الا ما دل الدليل على ان المراد منه الندب او الاباحة. ولا يقتضي التكرار على الصحيح الا ما دل الدليل على قصد التكرار. ولا يقتضي الفور والامر بایجاد الفعل امر به وبما لا يتم الفعل الا به كالامر في الصلاة امر بالطهارة المؤدية اليها. واذا فعل يخرج المأمور عن -

ذكر المصنف رحمة الله فصلا آخر من فصول اصول الفقه وهو الامر وبين معناه المراد عند الاصوليين بقوله والامر استدعاء الفعل بالقول الى اخر ما ذكر وهو يجمع اربعة امور. اولها انه استدعاء الفعل - 00:03:03

انه استدعاء الفعل وله معنيان. احدهما انه طلب حصول الفعل والآخر انه طلب حصول الفعل بالمعنى القائم للكلام في نفس الله بالمعنى القائم للكلام في نفس الله. فالاول جار على طريقة اهل السنة والجماعة بالنظر - [00:03:32](#)

الى لسان العرب فالاول جار على طريقة اهل السنة والجماعة بالنظر الى لغة الى لسان العرب والثاني جار على طريقة الاشاعرة وابنهم. الزعيمين ان كلام الله معنى ان كلام الله معنى قائم بذاته والثاني جار على طريقة الاشاعرة وابنهم الزعيمين ان كلام الله معنى -

00:04:05

بذااته بلا حرف ولا صوت. والموافق منها للحق هو الاول. والموافق منها للحق هو الاول وجمل المتكلمين في باب الامر يريدون الثاني

انه استدعاء الفعل يكون بالقول ان استدعاء الفعل يكون بالقول - 00:04:35

اي بالنظر الى اصله. اي بالنظر الى اصله. فان الامر قد يقع بغير القول كالكتابة او الاشارة. وهمما تابعه

للacial المذكور بكونه قوله فالكتابة والاشاره مثلا فرعان عن القول. الكتابة والاشاره مثلا فرعان عن القول - 00:05:05

ثالثها ان استدعاء الفعل يكون موجها الى من هو دون الامر ان استدعاء الفعل بالقول يكون موجها الى من هو دون الامر. اي

اذا من هو اقل منه مرتبة - 00:05:35

اي الى من هو اقل منه مرتبة. وهي متحققة في الامر الشرعي. فان الامر به هو الله والمأمور به هو العبد. وهي متحققة في الامر

الشرعي. فان الامن به هو الله - 00:05:54

به هو العبد. ورابعها ان يكون ذلك على سبيل الوجوب ان يكون ذلك على سبيل الوجوب. اي بقرينة تدل عليه وتفصح عنه اي بقرينة

تدل عليه وتفصح عنه وهذا على مذهب القائلين بالكلام النفسي القائم بذات الله. وهذا على مذهب القائلين بالكلام - 00:06:14

نفسه القائم بذات الله. فالامر والنهي عندهم لا يدلان بفسفهم على الله فالامر والنهي عندهم لا يدلان بفسفهم على مراد الله. ويفترران

الى ما يدل عليه. ويفصح عنه ويفترران الى ما يدل عليه ويفصح - 00:06:43

ان ولا يزيد هؤلاء بقولهم على سبيل الوجوب افاده الامر الوجوب ولا يزيد هؤلاء بقولهم على سبيل الوجوب افاده الوجوب فهم

يقولون مثل هذا في باب النهي. فهم يقولون مثل هذا في باب النهي. كما سيأتي - 00:07:13

انهم اذا ذكروا حقيقة النهي قالوا ايضا على سبيل الوجوب. اي بما يدل عليها ويفصح عنها والمحتار ان الامر هو خطاب الشرع الظليبي

المقتضي طلب الفعل. خطاب الشرع المقتضي طلب الفعل. ثم ذكر المصنف صيغته فقال وصيغته افعل - 00:07:38

والصيغة لها معنيان احدهما هو عبارة عن الامر لا الامر نفسه. هو عبارة عن الامر لم لا الامر نفسه والآخر هو الامر نفسه.

فالاول جار على طريقة - 00:08:08

اصحاب الكلام النفسي من الاشاعرة وغيرهم. والثاني جار على طريقة اهل السنة والجماعة فالصيغة عندهم هي الصيغة عند اهل

السنة والجماعة هي الامر نفسه هي الامر نفسه بما يفيده وضع الكلام العربي بما يفيده وضع الكلام العربي. اما - 00:08:31

عند اولئك فليست الصيغة هي الامر. وانما عبرت عن الامر وانما عبرت عن الامر بما تقدم من انهم يزعمون ان القرآن وغيره من الكتب

الالهية عبارة او حكاية عن كلام الله. وليس هو كلام الله سبحانه - 00:09:01

وتعالى وصيغ الامر نوعان احدهما صيغ صريحة وهي التي وضعت له في لسان العرب. وهي التي وضعت له في لسان العرب وهي

افعل ولتفعل واسم الفعل والمصدر افعل ولتفعل واسم الفعل والمصدر. واقتصر المصنف وغيره على - 00:09:26

افعل لانها ام الباب واصله. واقتصر المصنف وغيره على صيغة افعل لانها ام الباب واصله والآخر صيغ غير صريحة صيغ غير صالحة

وهي التي لم توضع للامر في لسان العرب. وهي التي لم توضع للامر في لسان العرب - 00:09:57

وافادته بوضع الشرع وافادته بوضع الشرع. فوقع في خطاب الشرع يا علو الفاظي متى وقعت فيه؟ فالمراد بها الامر. كلمة حق او

كلمة كتب ولابن القيم رحمه الله في بدائع الفوائد - 00:10:22

ومحمد بن اسماعيل الصنعاني في شرح بغيت الامر كلام ماتع في بيان الصيغ غير الصريحة المفيدة للامر في خطاب الشرع. ثم ذكر

ثلاثة امور تقتضيها صيغة الامر اولها ان صيغة الامر تحمل عليه - 00:10:51

اي تفيده عند الاطلاق والتجرد عن القرينة الصالحة اي تفيده عند الاطلاق تجرد يعني القرينة الصارفة التي تنقله من افاده الامر الى

غيره من افاده الامر الى غيره. وهو المذكور في قوله وهي عند - 00:11:15

اطلاق والتجرد عن القرينة تحمل عليه. الا ما دل الدليل على ان المراد منه الندب او الاباحة فمراده بالدليل القرينة الصارفة ومراده

بالدليل القرينة الصارفة فثبتوها يكون بدليل فثبتوها يكون بدليل. وثانية انه لا يقتضي التكرار - 00:11:41

لا يقتضي التكرار اي لا يطلب من العبد الاتيان به مرة بعد مرتين اي لا يطلب من العبد الاتيان مرة بعد مرة ما لم يدل دليل على طلب

التكرار ما لم يدل دليل على طلب التكرار وهو مذكور في - 00:12:11

ولا يقتضي التكرار على الصحيح الا ما دل الدليل على قصد التكرار. وثالثها ان انه لا يقتضي الفورية. انه لا يقل تضليل فورية. والفورية هي المبادرة الى الفعل في اول وقت الامكان المبادرة الى الفعل في اول وقت الامكان وهو مذكور في قوله - 00:12:31

ولا يقتضي الفوري والراجح ان الامر يقتضي الفوض والراجح ان الامر يقتضي الفور وان العبد يبادر الى الاتيان به في اول وقت امكانيه. وان العبد يبادر الى الاتيان به في اول وقت - 00:13:01

بامكانه ثم ختم بمسائلتين من مسائل الامر. المسألة الاولى في قوله والامر بايجاد الفعل امر به وبما لا يتم الا به كالامر بالصلة امر بالطهارة المؤدية اليها. اي ان الامر بالمقصد - 00:13:25

قد يتضمن الامر بوسيلته. اي ان الامر بالمقصد يتضمن الامر بوسيلته كالطهارة بالنسبة الى الصلاة والصلاحة مقصد والطهارة وسيلة. فالامر بالصلة امر بالمقصد وبوسيلتها فالامر بالصلة امر بالمقصد وبوسيلتها فهي شرط لها فتكون مأمورة بها للامر بالصبر - 00:13:45

وعبر عنها اكثر الاصوليين بقولهم ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب. وعبر اكثر اصوليين بقولهم ما لا يتم الواجب به الا به فهو واجب. وما جرى عليه المصنف - 00:14:15

ليندرج فيه النفل ايضا. وما درج عليه المصنف اكمل. ليندرج فيه النفل ايضا فيكون ما يتعلق بالفرض والنفل من وسيلة له حكمهما. له حكمهما فالقاعدة تشمل المأمور به فرضا او نفلا. فحين اذ تكون ما لا يتم المأمور الا به - 00:14:35 فهو مأمور به ما لا يتم المأمور به الا به فهو مأمور به. وهذا معنى اللفظ الذي ذكر المصنف والمختار ان ما لا يتم الفعل الا به نوعان. والمختار ان ما لا يتم الفعل الا به نوعان - 00:15:05

احدهما ما هو في وسع المكلف ما هو في وسع العبد وقدرته. ما هو في وسع العبد وقدرته كالطهارة بالنسبة الى الصلاة. كالطهارة بالنسبة للصلاة. والآخر ما ليس في وسع - 00:15:25

للعبد ولا قدرته ما ليس في وسع العبد ولا قدرته. كدخول الوقت بالنسبة للصلاحة دخول الوقت بالنسبة الى الصلاة. فما كان من الاول فهو مأمور به. فما كان من الاول فهو مأمور - 00:15:45

به لامكان القدرة عليه. لامكان القدرة عليه. واما ما كان من الثاني فلا يكون مأمورا للعجز عنه فلا يكون مأمورا به للعجز عنه. فالعبد اذا امر بالصلة ففي وسعه ان - 00:16:05

يأتي بوسيلتها التي هي الطهارة. فيكون مأمورا بها. واما دخول الوقت الذي هو شرط من شروط وسيلة الى ادائها فانه لا يكون مأمورا به. والمسألة الثانية في قوله واذا حين يخرج المأمور عن العهدة. اي اذا امتنع الامر خرج العبد من العهدة. اي اذا امتنع الامر خرج - 00:16:25

من العهدة والمراد بخروجه من العهدة براءة الطلب وسقوط براءة الذمة وسقوط الطلب عنه. فلا تكون ذمته مشغولة بالامر ولا يكون مطالبا به. وشرطه ان يكون فعله له وفقه - 00:16:55

الصفة الشرعية وشرطه ان يكون فعله له وفق الصفة الشرعية. فلو قدر ان عدن صلى الظهر اربعاء فقد بنات ذمته وسقط الطلب ولو قدر انه صلاها ثلثا. ثم انتبه بعد وقت فانه يجب عليه ان - 00:17:25

ايش؟ يعيدها فيصليها مرة ثانية. لأن ذمته لا زالت مشغولة بتلك الصلاة ولم يسقط عنه الطلب لانه لم يأتي بها وفق صفتها الشرعية المطلوبة منه. نعم. احسن الله اليكم قال رحمة الله - 00:17:54

الذى يدخل في الامر والنهى ما لا يدخل يدخل في خطاب الله تعالى المؤمنون والساهي والصبي والمجنون غير داخلين في الخطاب والكافر صاروا مخاطبون بفروع الشرائع وبما لا تصح الا به وهو الاسلام. لقوله تعالى ما سلکم في سفر قالوا لم نك من المصلين - 00:18:14

عقد المصنف رحمة الله هنا ترجمة هي احدى الترجمات الثلاث الواقعة في كلام احدى الترجمات الثلاث الواقعه في كلامه. والثانية قوله باب الافعال. والثاني قوله باب الافعال والثالثة قوله فصل في التعارض. والثالثة قوله فصل في التعارض - 00:18:34

ما عدا هذه الترجمات الثلاث مما شجنت به نسخ الكتاب المطبوعة فهي من تصرفات الناسخين والناشئين فهي من تصرفاتنا السخينة والناشرين. فالمصنف ترك كتابه غفلا من الترجمات الا في الموضع الثالثة المذكورة. والمقصود بهذه الترجمة معرفة المخاطبين بالامر والنهي. معرفة المخاطب - 00:19:04

بالامر والنهي. اي المتوجه اليهم فيؤمر احدهم وينهى شرعا. فيؤمر احد وينهى شرعا وهم قسمان. القسم الاول من يدخل في الامر والنهي والقسم الثاني من لا يدخل في الامر والنهي - 00:19:34

وذكر الامر والنهي خرج مخرج الغالب. وذكر الامر والنهي خرج مخرج الغالب. فيدخل فيه الاحكام التكليفية والوضعية. ويدخل فيه بقية الاحكام التكليفية والوضعية. اما القسم الاول وهم الداخلون في الامر والنهي فهم المذكورون في قول المصنف يدخل في خطاب الله تعالى المؤمنون - 00:19:58

ومراده بخطاب الله خطاب الشرع. ومراده بخطاب الله خطاب الشرع. وخصه وغيره هذا الخطاب بكونه خطاب الله لان مبدأ وضع التشريع منه وخصه وغيره هذا الخطاب بكونه خطاب الله لان مبدأ وضع التشريع منه وجعل غيره كلام كلام - 00:20:28

صلى الله عليه وسلم والاجماع تابعا له فهما جعلا من الشرع يجعل الله سبحانه وتعالى الا لهما. فالمؤمنون الداخلون في خطاب الامر والنهي هم المتصفون بوصفين. فالمؤمنون الداخلون في خطاب الامر والنهي هم المتصفون بوصفين احدهما العقل والآخر البلوغ - 00:20:58

احدهما العقل والآخر البلوغ فالمراد بالمؤمنين هنا من عرف منهم بعقل وبلوغ. فالمراد بالمؤمنين هنا من عرف منهم بعقل وبلوغ. فالعهدية لا تتناولوا جميع المؤمنين. وتختص بمن كان منه متصفًا بالعقل والبلوغ. وهذا - 00:21:27

العقل والبلوغ يسميهما عامة الاصوليين التكليف فالملكلف عندهم هو العاقل البالغ. فالملكلف عندهم هو العاقل البالغ. ومرادهم من صار محلًا للامن والنهي ومرادهم من صار محلًا للامر والنهي. وذكر المصنف - 00:21:52

المؤمنين ولم يقل الملطفين. وذكر المصنف المؤمنين ولم يقل الملطفين. ليخرج الشرع ليخرج خطاب الشرع للكافرين. ليخرج خطاب الشرع للكافرين. فان خطاب المؤمن المتصفين بالعقل والبلوغ متفق عليه. فان خطاب المؤمنين المتصفين بالعقل والبلوغ متفق - 00:22:19

اما خطاب الكافرين فيه خلاف كما سيأتي. واما القسم الثاني وهم من لا يدخل في الامر نهي فهم المذكورون في قول المصنف والساهي والصبي والمجنون غير داخلين في الخطاب اي لا يتناولهم الامر والنهي. اي لا يتناولهم الامر والنهي. ومراده بالساهي الناسي - 00:22:49

بالساهي الناسي. والنسيان ذهول القلب عن معلوم له متقرر فيه. ذهول القلب عن معلوم له متقرر فيه. واما الصبي فهو الذي لم يبلغ وهو الذي لم يذكره خرج مخرج الغالب. فمثله الصبية ايضا. فمثله الصبية ايضا - 00:23:19

بلغ هو وصول العبد حد المؤاخذة شرعا بكتابة سيناته. هو بلوغ ابدي حدا المؤاخذة شرعا بكتابة سيناته. بعد كتابة حسناته. بعد كتابة حسناته فكتابة الحسنات تبتدأ مع العبد عند ولادته فاذا ولد فوقعت منه حسنة بفعل والديه له او غيرهما فان - 00:23:49

تكتب له وتتابع معه الايام والحسنات تكتب له دون كتابة السيئة ولا يبتدا السينيات حتى يبلغ. فاذا بلغ العبد رجلا او امرأة كتبت عليه سيناته مع حسناته. واما المجنون فهو من فقد عقله حقيقة - 00:24:24

فهو من فقد عقله حقيقة. فهو لاء الثالثة الناسي الذي سماه ساهيا والصبي والمجنون لا يتناولهم خطاب الامر والنهي. ولا فرق بين ذكرهم وانثاهم. ثم ذكر المصنف مسألة خطاب الكفار بالشريعة - 00:24:50

فالكافر مخاطبون بفروع الشريعة وبما لا تصح الابه وهو الاسلام فروع عندهم في هذا المجل هي الاحكام الطلبيات العمليات. الاحكام الطلبيات العمليات ومقابلها الاصول. وهي الاحكام الخبريات العلميات. الاحكام - 00:25:13

العلميات التي سماها هنا الاسلام. التي سماها هنا الاسلام. فالاصوليون يقسمون هنا الدين الى اصول وفروع. فالاصوليون يقسمون الدين الى اصول وفروع. والاصول عندهم هي الاحكام الطلبية العملية فالاصول عندهم هي الاحكام العلمية الخبرية. والاصول عندهم هي الاحكام العلمية - 00:25:43

الخبرية العلمية والفروع عندهم هي الاحكام الطلبية العملية. ويرتبون على هذا التفريق احكاماً ومسائل مختلفة. وتلك القسمة في اصلها وما رتب عليها لا تلائم الوضع الشرعي وتلك القسمة في اصلها ومعهم التباينها لا تلائم الوضع الشرعي. فان الحكم - 00:26:18 ما يكون من الاصول وهو في الخبريات تارة ويكون منها وهو من الخبر من الطلبيات تارة اخرى كما انه يكون من الفروع وينسب الى الخبريات ويكون من الفروع وينسب الى الطلبيات. فالميزان الذي وضعوه في قسمة الدين الى اصول وفروع على الوجه المذكور - 00:26:48

لا يستقيم مع خطاب الشرع فان الشرع تارة يعظم الطلبية فيجعله اصلاً وتارة لا يبلغ الخبري ان يكون اصلاً. ومن هنا ذهب جماعة من المحققين الى انكار التفريق بالمعنى المذكور اذا انكار التفريق بالمعنى المذكور منهم ابن تيمية حميد وصاحبہ ابی ابو عبد الله ابن - 00:27:21

ابن القيم ولا ينكر من له معرفة بالشرع ان مراتب احكامه تتفاوت. ولا ينكر من له معرفة بالشرع ان احكامه تتفاوت فليست على درجة سواء. فمنها ما هو مرفوع الى مرتبة عالية - 00:27:52 ومنها ما هو دون تلك المرتبة السامية. فيصبح ان يقال في الفرق بينهما اصول وفروع. لكن ليس بالاعتبار المشهور وانما باعتبار ان الاصول ما لا يقبل الاجتهاد. والفروع ما يقبل الاجتهاد. ولكن باعتبار ان - 00:28:14 الاصول ما لا يقبل الاجتهاد. والفروع هو ما يقبل الاجتهاد. سواء كانت تلك سوء كان ذلك الحكم المتعلق بمسألة من باب الخبريات او من باب الطلبيات سواء كان كان الحكم المتعلق بتلك المسألة من باب الخبريات او من باب الطلبيات. فيكون في كل واحد - 00:28:44

من هو ما هو من باب الخبر وما هو من باب الطلب. والمسألة المذكورة هنا وهي خطاب الكفار بالشريعة هي وفق اصطلاحهم المشهور هي وفق اصطلاحهم المشهور واختار المصنف ان الكفار مخاطبون بالشرائع وبما لا تصح الا به وهو - 00:29:14 والاسلام وهذا احد القوالي في المسألة. والراجح ان الكفار مخاطبون بالشريعة كلها ان الكفار مخاطبون بالشريعة كلها اصولاً وفروعها. فمحل الحكم بالخطاب ومتعلم هو الحكم الشرعي. فمتعلق الحكم بالخطاب ومتعلقه هو الحكم الشرعي الذي يكون تارة من باب الخبر - 00:29:39

ويكون تارة من باب الطلب. فيكون الكافر مخاطباً بهما جميعاً. فيكون الكافر مخاطباً بها به جميعاً. نعم احسن الله اليكم قال رحمه الله والامر بالشيء نهي عن ضده والنهي عن الشيء امر بضده. ذكر المصنف رحمة الله في هذه - 00:30:09 جملة مسألة تتناول الامر تتناول النهي ولهذا جعلها متوسطة بين الامر والنهي. وفيها ذكر لامر وفيها ذكر للنهي فجعلت بين مباحث الفصلين. فقال عند ذكرها والامر بالشيء نهي عن ضده. والنهي - 00:30:32

عن الشيء امر بضده. اي اذا امر بشيء نهي عن ضده. اي اذا امر بشيء نهي عن ضده و اذا نهي عن شيء امر بضده فتلازمهما مقطوع به. فالامر عن النهي والنهي عن الامر. فالامر - 00:30:58

عين النهي والنهي عين الامر فهما يرجعان الى شيء واحد. وهذا جار على مذهب القائلين بالكلام النفسي من المخالفين. وهذا جان على مذهب القائلين بالكلام النفسي من المخالفين. الزاعمين ان كلام الله هو معنى قائم بذاته - 00:31:25 ان كلام الله معنى قائم بذاته فهو شيء واحد يعبر عنه تارة بشيء فيكون امراً. ويعبر عنه تارة بشيء اخر فيكون نهيه عنه تارة بشيء فيكون امراً ويعبر عنه تارة بشيء اخر فيكون نهياً - 00:31:56

والمعبر عنه مختلف فيه عندهم فقيل هو جبريل عليه الصلاة والسلام وقيل هو محمد صلى الله عليه وسلم وقنا غير ذلك مما هو مبسot في كتبهم وتألifهم وهذا الذي ذكروه مخالف لما تقرر في الشرع من ان كلام الله بحرف وصوت فيتميز - 00:32:22

بعضه عن بعض بان كلام الله بحرف وصوت فيتميز بعضه عن بعض فالامر فيه غير النهي والنهي فيه غير الامر. كما ان سورة الفاتحة

افضل سور القرآن واية الكرسي افضل - 00:32:49

ايات القرآن فتتميز سورة الفاتحة عن غيرها بالفضل فليست هي عين غيرها كما ان اية الكرسي ليست هي عين وغيرها حتى تتساوى تلك السورة او الاية مع غيرها من السور والآيات. وال الصحيح ان الامر - 00:33:12

يستلزم النهي عن ضده. ان الامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده. وان النهي عن الشيء يستلزم الامر بضده. يستلزم الامر بضده فليس احدهما عين الاخر فليس احدهما عين الآخر لكنه يستلزم في الوضع اللغوي والشرعى لكنه يستلزم - 00:33:32 في الوضع اللغوي والشرعى. فالعلاقة بينهما هي اللزوم. فالعلاقة بينهما هي اللزوم. لا ان احدهما نفس الاخر. وهذه المسألة من المسائل التي كان يذكر شيخ شيوخنا محمد الامين ابن محمد المختار الشنقيطي رحمة الله ان النار فيها تحت الرماد. ان النار فيها تحت الرماد - 00:34:02

يعني انها من المسائل المؤسسة على طريقة اهل البدع انها من المسائل المؤسسة على طريق اهل نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله والنهي استدعاء الترک بالقول من هو دونه على سبيل الوجوب ويدل على فساد المنهي عنه. ذكر المصنف - 00:34:32 رحمة الله فصلا اخر من فصول الفقه وهو النهي. وبين معناه بقوله والنهي ادعاء الترک بالقول من هو دونه على سبيل الوجوب. فهو يجمع اربعة امور اولها انه استدعاء للترک. لا طلب للفعل انه استدعاء للترک لا طلب للفعل. وتقديم - 00:34:54 ان الاستدعاء هو طلب حصول الشيء. هو طلب حصول الشيء باعتبار الوضع وفق طريقة اهل السنة والجماعة. وثانيها ان استدعاء الترک يكون بالقول ان استدعاء الترک يكون بالقول - 00:35:24

يعني باعتبار اصله. يعني باعتبار اصله. وغيره يكون تابعا له. فانه يكون ايضا بالكتابة بشارة كما تقدم في نظيره الامر فانه يكون ايضا بالكتابة والاشارة كما تقدم في نظيره الامر. وثالثها - 00:35:50

ان ذلك الاستدعاء بالترک للترک بالقول متعلق بمن هو دونه. ان ذلك للترک للترک بالقول متعلق بمن هو دونه. اي بان يكون الناهي اعلى رتبة من المنهي اي ان يكون الناهي اعلى رتبة من المنهي. وهذه الدونية متحققة في النهي الشرعي. وهذه الدونية - 00:36:10 متحققة في النهي الشرعي. فان الناهي هو الله. والنهي هو عبده. ورابع ان ذلك الاستدعاء واقع على سبيل الوجوب. ان ذلك الاستدعاء واقع على سبيل الوجوب اي قرينة تدل عليه وتفصح عنه. اي بقرينة تدل عليه وتفصح عنه وهو مبني على مذهب القائلين - 00:36:40

من كلام نفسي من المخالفين على ما تقدم. والمختار ان النهي هو خطاب الشرع المقتضي للترک. ثم ذكر المصنف مسألة من مسائل النهي وهو وهي - 00:37:10 ما يفيده فقال ويدل على فساد المنهي عنه. ويدل على فساد المنهي عن شيء فان المنهي عنه فاسد. اي اذا ورد النهي عن شيء فان المنهي عن - 00:37:30

fasد وهي مسألة كبيرة تسمى اقتضاء النهي الفساد وهي من المسائل التي تجاذبتها الانظار واختلف فيها النظر ومتى القول فيها والله اعلم هو ما تقدم ذكره في شرح منظومة القواعد الفقهية. من ان النهي - 00:37:50 الوالدة في دليل شرعى يعود على واحد من اربعة موارد من ان النهي الوارد في دليل شرعى يعود الى واحد من اربعة موائى. اولها عوده الى الفعل نفسه في ذاته او ركنه - 00:38:20

اعوده الى الفعل نفسه في ذاته او ركنه. وثانيها عوده الى شرطه. عود الى شرطه وثالثها عوده الى وصفه الملازم له. ورابعها عوده الى امن خارج عن تلك الثلاثة المتقدم ذكرها. عوده الى امر خارج عن تلك - 00:38:40

الموارد الثلاثة المتقدم ذكرها فمتى عاد النهي الى الموالد الثلاثة الاولى فانه يقتضي الفساد. فمتى عاد هذا النهي الى الموارد الثلاثة الاولى فانه يقتضي الفساد. واما ان عاد الى رابعها فلا - 00:39:12 الفساد. واما ان عاد الى رابعها فلا يقتضي الفساد. واغفل المصنف رحمة الله مسائل تشتد الحاجة اليها هي نظير ما ذكره في الامر. هي

نظير ما ذكره في الامر. وهي اربع مسائل - 00:39:38

واغفل المصنف رحمة الله مسائل تشتت الحاجة إليها هي نظير ما ذكره في الامر وهي اربع مسائل. اولها صيغة النهي صيغة النهي فانه ذكر صيغة الامر. فقال وصيغته افعل ولم يذكر - 00:39:57

النهي وصيغة النهي نوعان احدهما صيغة صريحة. صيغة صريحة وهي صيغة واحدة. لا تفعل. وهي صيغة واحدة لا تفعل والآخر صيغة غير صريحة صيغة غير صريحة وهي ما وضع في خطاب الشرع للدلالة على النهي - 00:40:17

ما وضع في خطاب الشرع للدلالة على النهي. مما وجد انه يكون لذلك في كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم. والقول فيها نظير القول المتقدم من ذكر ابن القيم في البدائع و - 00:40:43

الصعني في شرح بغية الامر كلاما يتعلق ببيان صيغ الامر والنهي غير الصريحة معا وثانيها افادته عند الاطلاق والتجرد من القرينة. افادته عند الاطلاق والتجرد من القرينة وهو يفيد التحرير. وهو يفيد التحرير. فالنهي عند الاطلاق والتجرد من القرينة - 00:41:03

تحريف فالنهي عند الاطلاق والتجرد من القرينة للتحرير. وثالثها اقتضاؤه التكرار اقتضاؤه التكرار. فالمنهي عن فالنهي يقتضي التكرار اتفاقا. فالنهي يقتضي التكرار اتفاقا. اي بقاوه في جميع افراده اي بقاوه في جميع افراده - 00:41:33

النهي عن السرقة نهي عن جميع افرادها. فالنهي عن السرقة نهي عن جميع افرادها. يطرد عمومه لزومه في الاحوال كلها يطرد عمومه ولزومه في الاحوال كلها. ورابعها اقتضاؤه الفور اقتضاؤه الفور - 00:42:03

وهو متفق عليه. فالعبد اذا نهي عن شيء فانه يكون منهيا عنه على وجه الفور فلا بد له من المبادرة بامثاله وترك مواقعته. فلا بد له من المبادرة بامثاله وترك مواقعته. نعم - 00:42:27

احسن الله اليكم قال رحمة الله وترد صيغة الامر والمراد به الاباحة او التهديد او التسوية او التكوين ذكر المصنف رحمة الله في هذه الجملة مسألة تتعلق بالامر تابعة لما تقدم فقال وترد صيغة الامر والمراد به الاباحة الى اخر ما ذكر. اي انه - 00:42:50

صيغة الصيغة المتقدمة وهي افعل في خطاب الشرع غير مراد بها الامر اي انه الصيغة المتقدمة افعل في خطاب الشرع غير مراد بها الامر بل يراد بها شيء اخر بل يراد بها شيء - 00:43:16

اخرا كالاباحة او التهديد او التسوية او التكوين. ومراده بالتسوية استواء ذكر معها من الفعل او الترك او غيرهما. استواء ما ذكر معها من الفعل او الترك او غيرهما كقوله تعالى فاصبروا او لا تتصبروا. قوله تعالى فاصبروا او لا تتصبروا. ومراده - 00:43:36

تكوين طلب حصول الشيء بكونه ومراده بالتكوين طلب حصول الشيء بكونه الذي يسمى ايجادا الذي يسمى ايجادا. ومنه قوله تعالى كونوا قردة خاسرين. ومنه قوله تعالى كونوا قردة خاسرين. نعم - 00:44:06

احسن الله اليكم قال رحمة الله واما العام فهو ما عم شيئا فصاعدا من قوله عممت زيدا وعمرا بالعطاء وعممت جميع الناس العطاء والفاظه اربعة الاسم الواحد المعرف باللام واسم الجمع المعرف باللام والاسماء المبهمة كمن فيمن يعقل وما في ما - 00:44:29

لا يعقل وain في الجميع؟ وain في المكان ومتى في الزمان وما في الاستفهام والجزاء وغيره ولا في التكرات والعموم من صفات النطق ولا دعوى العموم في غيره من الفعل وما يجري مجراه. ذكر المصنف رحمة الله هنا فصلا اخر من فصول اصول - 00:44:49

فقهي وهو العام. وقال في حقيقته هو ما عم شيئا فصاعدا. الى قوله بالعطاء. وهذا الحد الصق بالحد اللغوي منه بالحد الاصولي. وهذا الحد او صيق بالحد اللغوي منه بالحد الاصولي فالمنظور فيه الى العامي هو اشتقاء اللغوي. فالمنظور فيه الى العام هو اشتقاء

اللغوي في - 00:45:09

واما العام فهو ما عم شيئا فصاعدا من قوله عممت زيدا وعمرا بالعطاء الى اخر ما ذكر فالحد المذكور نظر فيه الى اصل اشتقاء الكلمة العام في اللغة. فالحد المذكور نظر فيه الى - 00:45:39

اصل اشتقاء الكلمة العام في اللغة. والمختار ان العام اصطلاحا هو القول الموضوع لاستغراب جميع الافراد بلا حصر. القول الموضوع جميع الافراد بلا حصر. فهو يجمع امرتين. احدهما كونه قوله. كونه قوله - 00:45:59

فمورد العموم هو الاقوال. فمورد العموم هو الاقوال. وما سيأتي ذكره من وقوع ذلك في اعاني شيء خاص وما سيأتي من وقوع ذلك

في الافعال شيء خاص. وقع خلاف الاصل وقع - 00:46:27

خلافا والآخر انه موضوع في كلام العرب للدالة على جميع الافراد انه موضوع في كلام للدالة على جميع الافراد بلا حصر فهو مستغرق شامل لها وهو مستغرق شامل لها ثم - 00:46:47

ذكر ان الفاظه اربعة. اي باعتبار ما وضع له في لغة العرب وكلامهم. والموضوع له في اكثر من هذه الالفاظ. والموضوع له في كلامهم اكثر في هذه اكثرا من هذه الالفاظ. واقتصر هو - 00:47:07

غيره على هذه الاربعة لكثره جريانها على الانسنه فهي اشهرها. فالاول الاسم الواحد المعرف باللام اسم الجمع المعرف باللام. ومراده بالواحد المفرد. ومراده بالجمع ما - 00:47:27

دل على الجماعة ومراده بالواحد المفرد ومراده بالجمع ما دل على الجماعة سواء كان جمعا ان او اسم جمع او اسم جمع جنسى سواء كان جمعا او اسم جمع او اسم جمع - 00:47:57

الجنسى وقوله المعرف باللام هو على مذهب من يرى ان اداة التعريف هي اللام وعلى مذهب من يرى ان اداة التعريف هي اللام في قولنا اال. والمختار - 00:48:17

ما تقدم ان المعرف هو اداة التعريف. ان المعرف هو اداة التعريف. سواء كانت كاملة او باحد طرفيها او ام. فالتعبير بقولنا اداة التعريف الذي اختاره السيوطي غيره من المحققين يشمل جميع هذه الافراد. وان المفيدة للعموم في المفرد والجمع هي - 00:48:37 المفيدة للعموم في المفرد والجمع هي الاستغراقية. اي الدالة على جميع افراد الدالة على جميع الافراد. لكونه مخبرا بها عن الجنس. لكونه بها عن الجنس قوله تعالى ان الانسان لفي خسر. في قوله تعالى ان الانسان لفي - 00:49:07

خسر فالهنا استغراقية مستوعبة جميع الافراد المندرجة في حقيقة انسان ثالثها الاسماء المبهمة وهي المذكورة في قوله كمن فيمن لا يعقل وما فيما لا يعقل حتى قال وما في الاستفهام والجزاء وغيره - 00:49:37

فكل هذه تسمى اسماء مبهمة. لانها لا تدل على معين. لانها تدل على معين وتفتقى الى ما يبينه. وتفتقى الى ما يبينها كاشارة او صلة اشارة او صلة. والرابع النكرة في سياق النفي - 00:50:00

واشهرها النكرة الواقعه اسم لا النافية للجنس. واشهرها النكرة الواقعه اسم لا النافية للجنس. وهي المقصودة في قول المصنف ولا في النكرات. اي حين وقوعها نافلة للجنس اي حين وقوعها نافية للجنس. فالنكرة التي هي اسم لا النافية - 00:50:27 الجنس مفيدة للعموم كما تقدم بيان عملها في شرح المقدمة الاجر الرامية. ثم ختم المصنف بمسألتين تتعلقان بالعموم. فالمسألة الاولى في قول والعموم من صفات النطق. وهو القول. وهو القول. ومراده - 00:50:57

هو الوارد في قوله الاتي ومراده به هو المذكور في قوله الاتي وعني قوله الله سبحانه وتعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم. وعني بالنطق قوله تعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيكون تفسيرا للنطق هنا فيكون تفسيرا للنطق هنا فالعموم من صفات - 00:51:23

فاقوى للوالدة في الكتاب والسنة. فالعموم من صفات الاقوال الواردة في الكتاب والسنة. فالذى يمكن حكم عليه بأنه عام هو القوم. فالذى يمكن الحكم عليه بأنه عام هو القول. والمسألة الثانية - 00:51:53

في قوله ولا يجوز دعوى العموم في غيره. من الفعل وما يجري مجراه. اي لا يصح ادعاء العموم في القول اي لا يصح ادعاء العموم في غير القول فهو ممتنع لا يجوز. فهو ممتنع لا يجوز. ثم - 00:52:13

وفسر غير القول بقوله من الفعل وما جرى مجراه. فلا يصح ادعاء ان الفعل او ما يجري مجراه يكون عاما. والمقصود بقوله وما يجزي مجراه هي قضايا الاعيان. هي قضايا الاعيان اي القضاء - 00:52:33

المعينة بالحكم واحد بشيء. اي القضايا المعينة بالحكم واحد بشيء. فالحاديث الواردة المشتملة على الحكم واحد بشيء تسمى قضايا الاعيان. فالحاديث الواردة على الحكم واحد من شيء تسمى قضايا الاعيان. وتسمى كل واقعة فيها قضية عين - 00:52:53 وتسمى كل واقعة فيها قضية عين. فيمتنع وفق ما ذكره المصنف دعوى العموم في الفعل وما الحق به من قضايا الاعيان. وهذا هو

المشهور عند الاصول. وذهب بعض محقق الاصوليين - 00:53:23

الى القول بان الفعل المنفي يفيد العمر. وذهب بعض المحققين الى ان الفعل المنفي يفيد العموم فاذا وقع الفعل منفيا افاد العموم بخلاف الفعل فلا يفيده بخلاف الفعل المثبت فلا يفيده. ووجه ذلك ان الفعل يشتمل - 00:53:43

وعلى حدث وزمن ووجه ذلك ان الفعل يشتمل على حدث وزمن. فالحدث يكون نكرة الحدث يكون نكرة. فاذا كان الفعل منفيا صار الحدث نكرة في سياق نفيه. فاذا كان الفعل منفيا صار الحدث نكرة في سياق نفي. والنكرة في سياق النفي تعم. والنكرة - 00:54:12
في سياق النفي تعم. فيكون الفعل الواقع منفيا عموم وهو اختيار شيخ شيوخنا محمد الامين ابن محمد المختار الشنقيطي رحمة الله صاحب واضواء البيان. نعم. احسن الله اليكم. قال رحمة الله والخاص يقابل العام والتخصيص تمييز بعض الجملة. وهو ينقسم - 00:54:42

الى متصل ومنفصل فالمتصل الاستثناء والتقييد بالشرط والتقييد بالصفة والاستثناء اخراج ما لواه لدخل في الكلام وانما يصح بشرط ان يبقى من المستثنى منه شيء ومن شرطه ان يكون متصلة بالكلام مما ينبه اليه ان هذه القاعدة وهي افاده - 00:55:12
فعل المنفي للعموم من القواعد التي تبطل كثيرا من البدع. فمثلا الحديث لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلني قبل العيد شيئا يفيينا في انه صلى في بيته او انه صلى في المصلى لما وصل اليه. وعلى هذا فقس هي - 00:55:32
قاعدة عظيمة النفع. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله والاستثناء اخراج ما لواه لدخل في الكلام وانما يصح بشرط ان يبقى من المستثنى منه شيء ومن شرطه ان يكون متصلة - 00:55:52

كلامي ويجوز تقديم استثنائي على المستثنى منه ويجوز الاستثناء من الجنس ومن غيره. والشرط يجوز ان يتاخر عن المشروط ويجوز ان يتقدم على المشروط المقيد بالصفة يحمل عليه المطلق كالرقبة قيدت بالایمان في بعض المواقع واطلقت في بعض المواقع. فيحمل المطبق على المقيد. ويجوز تخصيص - 00:56:05

الكتاب بالكتاب وتخصيص الكتاب بالسنة وتخصيص السنة بالكتاب وتخصيص السنة بالسنة وتخصيص النطق بالقياس ونعني بالنطق قول الله سبحانه وتعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم ذكر المصنف رحمة الله هنا فصلا اخر من فصول اصول - 00:56:25
فقهي وهو الخاص. وبين معناه عند الاصوليين بقوله والخاص يقابل العام. لانه اذا عرف شيء استدل به على مقابله. لانه اذا عرف شيء استدل به على مقابله. فمن عرف العامة الذي تقدم وعرف ان الخاص مقابله عرف معنى الخاص حينئذ فمن عرف معنى العامي - 00:56:45

الذى تقدم وعرف ان الخاص مقابله عرف معنى الخاص حينئذ. وقد تقدم ان العام هو قول الموضع لاستغراق جميع افراده بلا حصر. فيكون الخاص هو القول الموضع الدالة على فرض مع حصر. القول الموضع للدالة على فرض مع حصر - 00:57:15
هو يجمع امررين احدهما كونه قوله ولا والآخر كون ذلك القول موضوعا في كلام العرب للدالة على فرض مع حصر. كون ذلك القول موضوعا في كلام العرب للدالة على فرض مع حصر اي مجعلوا له. والمراد بالفرد جنسه. لان - 00:57:45
ذات واحدة والمراد بالفرد جنسه لان ذات واحدة. ثم ذكر الحكم المترتب على وجود الخاص وهو التخصيص ثم ذكر الحكم المترتب على ورود الخاص وهو التخصيص. وبينه بقوله والتخيير والتخصيص - 00:58:15

بعض الافراد اي اخراج بعض الافراد من حكم عام. اي اخراج بعض الافراد من حكم عام فالتفصيص هو حكم فالتفصيص هو حكم على العامي باخراج بعض افراده عن حكمه. هو حكم على العامي باخراج بعض افراده من حكمه. ثم ذكر - 00:58:41
التفصيص وانه ينقسم الى قسمين. متصل ومنفصل. متصل ومنفصل. ومراده به هنا الحكم بالتفصيص الدال عليه. ومراده به هنا الحكم بالتفصيص الدال وعليه لا اثره الناشئ عنه المسمى تفصيضا لا اثره الناشئ عنه المسمى تفصيضا فالمقصود - 00:59:11
عندهم هنا هو المخصصات فالمقصود عندهم هنا هو المخصصات. فذكر التفصيص من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول فذكر التفصيص من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول. والمخصصات الدالة على التفصيص اسمع - 00:59:41
والمخصصات الدالة على التفصيص قسمان احدهما المخصصات المتصلة وهي التي لا تستقل بنفسها. المخصصات المتصلة وهي

التي لا تستقل بنفسها. والآخر المخصصات وهي التي تستقل بنفسها. فاما المخصصات المتصلة فعدها ثلاثة الاستثناء - 01:00:06 والشرط والصفة الاستثناء والشرط والصفة. وعرف الاول وهو الاستثناء فقال والاستثناء اخراج ما لواه لدخل في الكلام. وقوله اخراج اي تمييز بعض الافراد بحكم عن الحكم العام اي تمييز بعض الافراد بحكم عن الحكم العام. وقوله لولا - 01:00:37 دخل في الكلام اي لولا الارجح لكان باقيا عليه حكم العام. اي لولا الارجح كان باقيا عليه حكم العامي. وبقيت زيادة لابد منها وهو ان يقال باداة معلومة. وبقي زيادة لابد منها وهو ان يقال باداة معلومة اي مجعلولة لذلك في كلام العرب. اي مجعلولة - 01:01:07 ذلك في كلام العرب وهي ادوات الاستثناء وهي الا واخواتها. وهي ادوات الاستثناء وهي الا واخوات ويسمى هذا الاستثناء استثناء لغوي. ويسمى هذا الاستثناء استثناء لغوي. تمييزا له عن الاستثناء الشرعي تمييزا له عن الاستثناء الشرعي. ما هو الاستثناء الشرعي - 01:01:37

وهو تعليق الامر على مشيئة الله. وهو تعليق الامر على مشيئة الله بقول ان شاء الله. والمقصود عند الاصوليين بالنظر هنا هو الاستثناء اللغوي. والمقصود عند الاصوليين بالنظر هنا هو الاستثناء اللغوي. فهو - 01:02:07 مخصوصا متصلة. واهمل المصنف ذكر حد الشرط والصفة الذين في المخصصات المتصلة. والشرط هو تعليق حكم على حكم باداة معلومة. تعليق حكم على حكم باداة معلومة. فقولنا تعليق حكم على حكم اي جعله متربما عليه - 01:02:28 اي جعله متربما عليه فيتوقف احدهما على الآخر فيتوقف احدهما على الآخر. وقولنا باداة معرفة اي بما جعل له في كلام العرب وهي ادوات الشر اي بما جعل له في كلام العرب وهي ادوات الشرط. والمراد بالشرط هنا هو الشرط اللغوي - 01:02:58 المراد بالشرط هنا هو الشرط اللغوي. وهو قسم الشرطين الشرعي والعقلي. والتخصيص يقع بهما. والتخصيص يقع بهما. لكنهما يكونان من المخصصات ايش؟ المتصلة والمنفصلة يكونان من المخصصات المنفصلة - 01:03:26

فالشخصي اللغوي يكون متصل بالكلام لكن التخصيص الشرعي او العقلي يكون منفصلا خصصوا المتصل من الشروط هو الشرط اللغوي. فالشخص المتصلب من الشروط هو الشرط اللغوي. اما الصفة فهي معنى يقصر ما تعلق بها على بعض افراده - 01:03:56 فهي معنى يقصر ما تعلق بها على بعض افراده. وهذا المعنى قد يكون نعتا وهو الذي يسميه النحات صفتة. قد يكون نعتا وهو الذي يسميه النحات صفة. وقد يكون محلا وقد يكون تمييزا. فالصفة عند الاصوليين - 01:04:22 مخصوصا متصلة اوسع من الصفة عند النوحاء. فالصفة المعدودة عند الاصوليين مخصوصا متصلة او اوسع من الصفة عند النوحان ثم ذكر المصنف اربع مسائل تتعلق بالاستثناء. فالمسألة الاولى في قوله وانما يصح بشرط - 01:04:52 بان يبقى من المستثنى منه شيء. وانما يصح بان يبقى من المستثنى منه شيء. والمسألة الثانية في قوله ومن شرطه ان يكون متصل بالكلام. وهاتان المسألتان شرطان من شروط الاستثناء. وهاتان - 01:05:17 المسألتان شرطان من شروط الاستثناء. فيشترط وفق المسألة الاولى ان يبقى من المستثنى منه شيء فلا يكون مستغرقا جميع افراده. فيكون فلا يكون مستغرقا جميع افراده كقول احد لك علي الف الا الفا. كقول احد لاحد لك - 01:05:37 فعلي الف الا الفا فهذا الاستثناء لا يصح. لانه مستغرق جميع الافراد. ويشترط وفق المسألة ان يكون متصل بالكلام. فلا يتأخر النطق به. فلا يتأخر النطق به. سواء كان اتصالا - 01:06:05

حقيقة او حكما سواء كان اتصاله حقيقة او حكما. كيف اتصاله حقيقة كيف اتصال واستثناء حقيقة في كلام؟ ان يأتي الكلام متتابعا ان يأتي الكلام متتابعا. اذا قلت قام القوم الا زيدا - 01:06:25 الان هذا الاستثناء واقع متصلة حقيقة. واذا قلت قام القوم ثم عطست ثلاث عطسات. ثم قلت القوم صار الاتصال هنا حكمي اي محكم بانه متصل في الفاصل اليسير لا ينظر. والمسألة الثالثة في قوله - 01:06:46 ويجوز تقديم الاستثناء على المستثنى منه. والمسألة الرابعة في قوله ويجوز الاستثناء من الجنسي وغيره وهاتان المسألتان المذكورتان تدلان على ان المذكور فيها لا اثر له الحكم تدلان على ان المذكور فيها لا اثر له في الحكم. فلو قدم الاستثناء على

المستثنى منه لم - 01:07:06

مؤثر في الحكم فلو قدم الاستثناء على المستثنى منه لم يؤثر في الحكم وكذا لو كان المستثنى من غير المستثنى منه لم يؤثر في الحكم. ثم ذكر مسألتين تتعلقان بالشرط. فالمسألة الاولى في قوله والشرط - 01:07:36

يجوز ان يتأخر عن المشروط. والشرط يجوز ان يتاخر عن المشروط. والمسألة الثانية في قوله يجوز ان يتقدم على المشروط. ويجوز ان يتقدم على المشروط. فالتقديم والتأخير لا يؤثر في الحكم الناشي عنه. ولا يغيران اثره. فلا اثر لترتيب الكلام في عمل الشرط في الاحكام - 01:07:56

فلا اثر لترتيب الكلام في اثر في عمل الشرط في الاحكام. ثم ذكر المصنف كلاما يتعلق بالقييد فقال والمقييد بالصفة يحمل عليه المطلق كالرقة قيدت بالايام في بعض البواضع في بعض الموضع فيحمل المطلق على المقييد - 01:08:26 وهذا الجملة لها جهتان وهذه الجملة لها جهتان. فالجهة الاولى جهة التأصيل. جهة التأصيل ببيان كون التقيد بالصفة مخصوصا للعام. ببيان كون التخصيص التقيد بالصفة مخصوص حرصا للعام فيأتي تارة الخطاب الشرعي عاما ثم تخصصه صفة له. فيأتي الخطاب الشرعي تارة - 01:08:52

عاما ثم تخصصه صفة له وهذا هو مراد المصنف. فمراده بالمطلق هنا على وجه التوسيع في الالفاظ على وجه التوسيع في الالفاظ فان المتقدمين كانوا يجعلون اللفظ الواحد لمعان مختلف. فان المتقدمين كانوا يجعلون اللفظ الواحد لمعان متعدد - 01:09:22 عن العام وغيره. فربما يطلق يطلق اسم المطلق ويراد به ايضا العام. ربما يطلق اسم العامي ويراد به المطلق. ومن هنا غلط من غلط لما فهم كلام المتقدمين وفق اصطلاحات المتأخرین. فان الالفاظ يكون لها قبل استقرار الاصطلاح مع - 01:09:52 انا فلا تحمل على ما استقر عليه الاصطلاح. كالمأثور عن ابن عباس وغيره رضي الله عنهم من قوله نسخ قوله تعالى ويدركون اية وهم لا يريدون حقيقة النسخ وانما يريدون - 01:10:22

تارة التخصيص مع ارادتهم النسخ في موضع اخر. فاسم النسخ عندهم معنى عام يراد به مطلق الرفع سواء كان هذا الرفع بالنسخ الاصطلاحي الذي استقر عليه الاصطلاح او كان الرفع - 01:10:42 بالتضليل او كان الرفع بالقييد فاسم النسخ كان عندهم اوسع مما صلح عليه متأخرا وهذا في الفنون كلها فالالفاظ عند المتقدمين واسعة تحمل على معاني. ثم لما استقرت المصطلحات وصار كل مصطلح - 01:11:02 له معنى يختص به فلا يصح ان تحمل اطلاقات المتقدمين على اختصاصات تأخرى سواء كان هذا في علم اصول الفقه او في علم النحو او في علم القراءات او غيره - 01:11:26

من العلوم. والجهة الاخرى جهة التمثيل. جهة التمثيل بان الرقية المطلوبة عتقها بان الرقية المطلوبة عتقها قيدت بالايام في موضع. قيدت بالايام في موضع فهي مؤمنة واطلقت في موضع فيحمل المطلق على المقييد اي يقيد به اي يقيد به - 01:11:46 هذا المثال يعين المطلق على المعنى الذي يفارق به العام. وهذا المثال يعين يطلق على المعنى الذي يفارق به العام. بخلاف ما تقدم في جهة التأصيل. وفي جهة التأصيل وقع العام - 01:12:17

على معنى واسع وقع المطلق على معنى واسع يندرج فيه العام. واما لما ذكر التمثيل امتاز العام عن المطلق. فالعام تقدم معناه اصطلاحا. انه اللفظ الموضع لاستغرار جميع افراده بلا حصر. واما المطلق اصطلاحا فهو القول الموضع لاستغرار - 01:12:37 جميع افراده على وجه البدن. القول الموضع لاستغرار جميع افراده على وجه البدن. فالفرق وبين العامي والمطلق ان الاستغرار في العام شمولي وفي المطلق بدني. فالفرق بين العام والمطلق ان الاستغرار في العام شمولي وفي المطلق - 01:13:07 ان الاستغرار في العام شمولي وفي المطلق بدلي. وفي العام يندرج جميع الافراد دفعه واحدة وفي العامي يندرج جميع الافراد دفعه واحدة. واما في المطلق فتندرج جميع الافراد على وجه البدن فتندرج جميع الافراد على وجه البدن. كالذى ذكره من تحرير رقبة مؤمنة - 01:13:33

فهذا يتناول جميع الرقاب المؤمنة لكن على وجه البدن باعتقاد رقبة واحدة فان تعذر هذه الرقبة اعتقاد رقبة اخرى له لها وصفها

وهو وصف الایمان فهذا هو الفرق وبين العامي والمطلق. والمقييد الذي ذكره هنا هو اصطلاحا القول الموضوع للدلال - [01:14:03](#)
على فرض واقع بدل. القول الموضوع للدلالة على فرض واقع بدلا ثم ختم المصنف بذكر المخصصات المنفصلة مقتضيا على ما تعلق
منها بالشرع. فان مخصصات المنفصلة ترد الى ثلاثة اصول. فان المخصصات المنفصلة ترد الى ثلاثة اصول. اولا - [01:14:33](#)
الشرع اولها الشرع وثانيها الحس وثالثها العقل. والمذكور منها في كلام المصنف كله يرد الى الشرع.
والذكور منها كلام المصنف كله يرد الى الشرع. فالمخصصات المنفصلة في الشرع وفق ما ذكره المصنف ثلاثة - [01:15:03](#)
المخصصات المنفصلة في الشرع وفق ما ذكره المصنف ثلاثة. الاول الكتاب. وهو القرآن يخص به هو الكتاب والسنة. والمخصص
به هو الكتاب والسنة. وثانيها السنة. والمخصص به هو الكتاب والسنة معا ايضا هو الكتاب والسنة معا ايضا. والثالث القياس -
[01:15:32](#)

والمخصص به هو الكتاب والسنة. والمخصص به هو الكتاب والسنة. وبين في اخر الفصل النطق بقوله ونعني بالنطق قول الله سبحانه
وتعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم. فمراده بالنطق - [01:16:02](#)

اقوال الواردة في الكتاب والسنة انها تخص بالقياس. فيجري تخصيص القرآن والسنة بالقيام اسي الدال على ذلك. نعم احسن الله
اليكم قال رحمة الله والمجمل ما افتقر الى البيان والبيان اخرج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي والنص ما لا يحتمل الا -
[01:16:22](#)

واحدا وقيل ما تأويله تنزيله؟ وهو مشتق من منصة العروس وهو الكرسي والظاهر ما احتمل امرين احدهما اظهر من الآخر ويؤول
الظاهر بالدليل ويسمى الظاهر بالدليل. ذكر المصنف رحمة الله هنا فصلا اخر من فصول اصول الفرقة - [01:16:46](#)
ذكر فيه المجمل والنص ذكر فيه المجمل والنص والظاهر والمؤول بالمجمل باولهن فقال والمجمل ما افتقر الى البيان. والافتقار هو
الاحتياج والافتقار هو الاحتياج. فما احتاج الى البيان يسمى مجملنا. وبعبارة اخلصوا - [01:17:06](#)
الخس المجمل اصطلاحا هو ما احتمل معنيين او اكثر. لا مزية لاحدهما عن الآخر ما احتمل معنيين او اكثر لا مزية لاحدهما على
الآخر. فهو يجمع ثلاثة امور. اولها تطرف - [01:17:36](#)

الاحتمال اليه تطرق الاحتمال اليه. وهو وجود الافتقار الذي اشار اليه المصنف وثانيها ان
الاحتمال يتناول معنيين ان الاحتمال يتناول معنيين فاكثر. وثالثها انه لا يوجد في احدها انه لا يوجد في - [01:17:56](#)
احدهما ما يستحق به التقديم على غيره. لا يوجد في احدها اي في احد تلك الاحتمالات ما يستحق به تقديم على غيره. ثم عرف
البيان الذي يدور عليه معنى المجمل المذكور فقال والبيان اخرج - [01:18:26](#)

والبيان اخرج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي. اخرج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي وانتقد المصنف نفسه هذا
الحد في كتاب البرهان. وانتقد المصنف نفسه هذا الحد في - [01:18:46](#)

في كتاب البرهان بان الحيز من صفات الحس. لا من صفات المعاني بان الحيز من صفات الحس لا من صفات المعاني. والمحبوث عنه
هو معنوي لا حسي. ومعنوي لا فيصوغ مثلا ان نقول ان هذا الكأس يشغل حيزا من هذه الطاولة - [01:19:06](#)
هذا امر حسي لكن لا يصوغ ان نقول ان الكلام يشغل حيزا من القلب لان الادراك الموجود في القلب معنوي وليس حسا بحيث يوجد
نفس وضع الكلام من حروفه وصورته في القلب نفسه. والمختار ان البيان هو اوضح المجمل. والمختار - [01:19:33](#)

وان البيان هو اوضح المجمل. واغفل المصنف رحمة الله ذكر المبين مع انه وعد به عند عد اصول الفقه اجمالا واغفل المصنف
رحمة الله معنى المبين مع انه وعد به عند ذكر اصول الفقه اجمالا في المقدمة. وكأنه تركه لانه يعرف من مقابله - [01:20:03](#)
انه تركه لانه يعرف من مقابله. فاذا عرف المجمل عرف المبين نظير ما صنع مصراحا به في الخاص فانه قال في الخاص والخاص
مقابل العام مكتفيا ببيان حقيقة العام المفهومة حقيقة الخاص. والمبين اصطلاحا هو ما اتضحت دلالته فلم يتطرق اليه - [01:20:33](#)
آما اتضحت دلالته فلم يتفرق اليه خفاء. ثم عرف المصنف النص وجعل له فقال والنص ما لا يحتمل الا معنى واحدا وقيل ما تأويله
تنزيله. وما لا الى ومال الثاني رجوعه الى الاول ومال الثاني رجوعه الى الاول. فالتأويل هو التفسير. فالتأويل هو - [01:21:03](#)

والتفسير فيكون تنزيله اي وروده في خطاب الشرع على ما ورد عليه تفسيرا له على ما ورد عليه تفسيرا له فلا يحتاج الى طلب ما يفسر به. والتعريف الاول ابين في حقيقة النص - 01:21:36

والتعريف الاول ابين في حقيقة النص انه ما لا يحتمل الا معنى واحدا. وأشار المصنف الى كونه مشتقا من منصة العروس بكسر الميم لانه - 01:21:57

اسم الله ولا يقال منصة ولا يقال منصة وهو من اللحن الشائع مرادهم بالاشتقاق المعنى العام وهو تلاقي الحروف. ومراده بالاشتقاق هو المعنى العام وهو تلاقي الحروف ثم ذكر تعريف الظاهر فقال والظاهر ما احتمل امررين احدهما اظهر من - 01:22:17 الاخر فهو يجمع امررين احدهما انه يحتمل امررين فيتطرق اليه احتمالهم انه يحتمل امررين فيتطرق اليه احتمالهما. والاخر ان ذيلك الامررين يكون احدهما اظهر من الاخر ان دينك الامررين يكون احدهما اظهر من الاخر اي في احتمال اللفظ فهو ارجح. اي في احتمال اللفظ - 01:22:47

فهو ارجح ثم ذكر تعريف المؤول فقال ويؤول الظاهر بالدليل ويسمى الظاهر بالدليل يعدل بالظاهر عن وجهه بدلبله. اي يعدل عن بالظاهر عن وجهه بدلبله فيصيير ظاهرا بالدليل. اي محكموا بظهوره لدليل دل عليه اي محكموا بظهور - 01:23:18

بدليل دل عليه ويسمى اختصارا المؤول. فالمؤول هو الظاهر المتروك لدليل فالمؤول هو الظاهر المتروك لدليل. وبعبارة اوضح فالمؤول اصطلاحا هو ما صرف عن معناه الظاهر الى معنى مرجوح لدليل دل عليه. من صرف عن معناه الظاهر الى دليل - 01:23:48 مرجوح بدليل دل عليه فهو يجمع اربعة امور اولها جود الصرف وهو العدول والتحويل. وجود الصرف وهو العدول والتحويل. وثانيها كونه صرفا عن المعنى الظاهر لللفظ كونه صرفا عن المعنى الظاهر لللفظ وثالثها انه صرف الى معنى - 01:24:18

انه صرف الى معنى مرجوح. ورابعها ان داعي الصرف بالعدول عن الراجح هو دليل دل عليه ان داعي الصرف بالعدول عن المعنى الراجح هو دليل دل عليه وعلم من هذا التقرير ان الظاهر نوعا. وعلم من هذا التقرير ان الظاهر نوعان. احدهما ظاهر - 01:24:48 بنفسه ظاهر بنفسه وهو ما احتمل امررين اظهر من الاخر. ما احتمل امررين احدهما هما اظهر من الاخر. والاخر ظاهر بغيره. ظاهر بغيره. وهو ما صرف عن معناه الراجح الى معنى مرجوح لدليل ما صرف عن معناه الراجح الى معنى مرجوح لدليل - 01:25:18

يسمى مؤولا. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله الافعال فعل صاحب الشريعة لا يخلو اما ان يكون على وجه القرابة والطاعة او غير ذلك. فان اللدن عن الاختصاص به يحمل على الاختصاص وان لم يدل لا يخصص به لان الله تعالى يقول لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة - 01:25:48

على الوجوب عند بعض اصحابنا ومن اصحابنا من قال يحمل على الندب ومنهم من قال يتوقف عنه. فان كان على وجه غير القرابة والطاعة فيحمد على الاباحة في حقه وحقنا واقرار صاحب الشريعة على القول الصادر من احد هو قول صاحب الشريعة واقراره على الفعل كفعله وما فعل في وقته - 01:26:12

في غير مجلسه وعلم به ولم ينكره فحكمه حكم ما فعل في مجلسه هذه الترجمة هي الترجمة الثانية من الترجمات التي وضعها المصنف. والمقصود بهذه الترجمة افعال الرسول صلى الله عليه وسلم. وقد اشار الى ذلك بقوله فعل - 01:26:32

الشريعة فافاد امررين احدهما اختصاص هذا الفصل بالافعال. اختصاص هذا الفصل بالافعال يعني بافعال من كالتبي صلى الله عليه وسلم كاختصاص هذا الكرسي بالجلوس عليه. فارجو من يتكى عليك قريبا منه ان يبتعد قليلا. والاخر - 01:26:59

ان الاشارة الى كونها افعال النبي صلى الله عليه وسلم ان الاشارة بكونها افعال النبي صلى الله عليه وسلم بذكر وصف صاحب الشريعة بذكر وصف صاحب الشريعة واصل الصحبة المقارنة واصل الصحبة المقارنة. وبين النبي صلى الله عليه وسلم وبين الشريعة مقارنة - 01:27:24

البلاغ وبين النبي صلى الله عليه وسلم وبين الشريعة مقارنة اعلاها البلاغ فهو صلى الله عليه وسلم ابلغ للشريعة عن الله عز وجل.
وعني الاصوليون بافعال الرسول صلى الله عليه وسلم - 01:27:54

لأنها من جملة السنة التي هي دليل من ادلة الاحكام عندهم. وقد جعلها المصنف نوعين فالنوع الاول ما كان مفعولا على غير وجه القرابة والطاعة ما كان مفعولا على غير وجه القرابة والطاعة. والنوع الثاني ما كان مفعولا على وجه - 01:28:14

والطاعة ما كان مفعولا على وجه القرابة والطاعة. فمدار القسمة المذكورة على وجود القرابة والطاعة او فقدهما. فمدار القسمة المذكورة على وجود القرابة والطاعة او فقدهما غرية اسم للمتعبد به باعتبار ما يراد منه. والقربي اسم للمتعبد به باعتبار ما يراد منه. فالمتعبد به يريد من التقرب الى الله واما الطاعة فهي اثم للمتعبد به باعتبار موجبه الداعي اليه يتمن للمتعبد به باعتبار موجبه الداعي اليه وهو وقوع تلك العبادة طاعة - 01:29:14

وهو وقوع تلك العبادة طاعة لله. فاما النوع الاول وهو ما كان مفعولا على غير وجه القرابة والطاعة فقال المصنف في حكمه فيحمل على الاباحة في حقه وحقنا. ان يكون مباحا لنا - 01:29:44

وله فادا خلا من قصد القرابة والطاعة فاصله الاباحة. والفعل النبوى الحالى من قصد القرابة والطاعة نوعان والفعل النبوى الحالى من قصد الطاعة والقرابة نوعان. احدهما الفعل الجبلى. الفعل الجبلى اي ما غرس في جبلا الناس وفطروا عليه. مثل - 01:30:04

الاكل والشرب والنوم فهذه الافعال جبلية. الاصل فيها الاباحة. وقد يجعل لها حكم باعتبار هيئة مخصوصة. وقد يجعل لها حكم باعتبار هيئة مخصوصة. كالاكل باليمين او الشمال والآخر افعال العادات. افعال العادات وهي الافعال الواقعه منه صلى الله عليه - 01:30:36

وسلم وفق عادة قومه خاصة او العرب عامة وهي الافعال الواقعه منه صلى الله عليه وسلم لما وفق عادة قومه خاصة او العرب عامة.
فيهذا النوعان لا يوجد فيهما اصل القرابة والطاعة - 01:31:06

فيهذا النوعان لا يوجد فيهما اصل القرابة والطاعة فيكونان مباحين واما ما كان مفعولا على وجه القرابة والطاعة فجعله المصنف قسمين احدهما ما دل الدليل على اختصاصه به. ما دل الدليل على اختصاصه به. وحكمه كما قال المصنف - 01:31:26
يحمل على الاختصاص. اي فيكون له صلى الله عليه وسلم دون غيره. ويسمى الخصائص النبوية ويسمى الخصائص النبوية. والآخر ما لم يدل الدليل على اختصاصه. ما لم يدل الدليل على اختصاصه وحكمه كان كما قال المصنف لا يخصص به. اي لا يكون له وحده - 01:31:54

دون غيره فيكون له ولنا. والحججه فيه قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اي قدوة حسنة. فالاصل هو طلب التأسي بالنبي صلى الله عليه وسلم. لأن الدين جعل - 01:32:24

له ولنا وجعله وصلى الله عليه وسلم اماما لنا. وقد ذكر المصنف ثلاثة اقوال فيما يحمل عليه الفعل النبوى الذي لم يدل الدليل على اختصاصه به. وقد ذكر المصنف ثلاثة اقوال فيما يحمل عليه الفعل النبوى الذي لم يدل الدليل على اختصاصه به. هي عند الشافعية - 01:32:44

وغيرهم اولها حمله على الوجوب فيكون واجبا حمله على الوجوب فيكون واجبا وثانيها حمله على الندب. فيكون مندوبا حمله عن الندب فيكون مندوبا. اي محبها وثالثها ان يتوقف عنه. وثالثها ان يتوقف عنه. والمراد بالتوقف هنا - 01:33:14

ان يتوقف عن الحكم بكونه واجبا او مستحبنا. ان يتوقف عن الحكم بكونه واجبا او مستحبنا بالقطع مع القطع بكونه مطلوبا. مع القطع بكونه مطلوبا. والمختار من هذه الاقوال الثلاثة واولها بالرجحان ان الفعل النبوى المعمول على المفعول - 01:33:44
على وجه القرابة والطاعة ولم يدل الدليل على اختصاصه به صلى الله عليه وسلم انه للندب انه للندب فيكون مستحبنا اي من بباب النفل. وبقي من الافعال النبوية فعل لم يذكره المصنف. وهو الفعل الفعل النبوى المبين للمجمل - 01:34:14

الفعل النبوى المبين للمجمل. كفعله صلى الله عليه وسلم في الوضوء. كفعله صلى الله عليه وسلم في الوضوء المبين له فان صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم بين - [01:34:44](#)

لنا الاجمال المذكور في اية الوضوء يا ايها الذين امنوا اذا قمت الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الایة وما كان من هذا الجنس فله جهتان. وما كان من هذا الجنس فله جهتان. احدهما - [01:35:04](#)

جهة البيان النبوى جهة البيان النبوى. فيكون واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم تحقيقا للبيان فانه امر ببيان الشريعة. فانه امر ببيان الشريعة والاخرى جهة الفعل فيكون تابعا لما بينه. فيكون تابعا لما بينه - [01:35:24](#)

ان كان المجمل واجبا صار البيان واجب. فان كان المجمل واجبا صار البيان واجبا ان كان المجمل نفلا صار البيان نفلا. فالعيادة التي وقع الامر بها على وجه الاجمال. ثم فصلها النبي صلى الله عليه وسلم بفعله يكون بيانه حينئذ - [01:35:53](#)

لان الاصل فيه الوجوه. واذا كان واذا كانت تلك العبادة المأمور بها نفلا فيكون بيانه صلى الله عليه وسلم لاجمالها نفلا. فمثلا قوله تعالى اقم الصلاة. امر مجمل ووقع التفصيل هذا الامر في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم ككون السجود بعد - [01:36:23](#)

الركوع فيكون وقوع ذلك واجبا. وكمثال قوله تعالى ومن الليل فتنيناً ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى ان يبعثك رب مقاما محمودا. فيبيانه صلى الله عليه وسلم بفعله في صلاة الليل يكون ايش؟ نفلا تبعا لاصل الامر. ثم ذكر المصنف - [01:36:53](#)

رحمه الله ثلاثة مسائل ختم بها الباب. والتهجد هو ايش؟ ما هو التهجد صلاة الليل صلاة اخر الليل. احسنت. صلاة بعد نوم. صلاة بليل بعد نوم. فالتهجد يخص بهذا المعنى. ان - [01:37:21](#)

يتقدمه نوم. ثم ذكر المصنف رحمه الله ثلاثة مسائل ختم بها الباب. فالمسألة الاولى في قوله واقرار صاحب الشريعة على القول الصادر من احد هو قول صاحب الشريعة. والمسألة الثانية في قوله - [01:37:39](#)

واقراره على الفعل كفعله. وهاتان المسألتان تتعلقان باقرار النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو قسيم القول والفعل الذي هو قسيم القول والفعل من السنة عند الاصول. فالسنة عند الاصوليين قول و فعل وتقرير. والاقرار النبوى هو سكون النبي صلى الله عليه وسلم - [01:37:59](#)

عند قول غيره او فعله سكون النبي صلى الله عليه وسلم عند قول غيره او فعله وهذا السكون له لوازم تعين على تفسيره. وهذا السكون له لوازم تعين على تفسيره - [01:38:29](#)

النکير کترك النکير او الموافقة او السکوت او الضحك او الزجر فهذه تدل على وجود معنى السکون. وقد ذكر المصنف رحمه الله ان اقرار النبي صلى الله عليه وسلم احد هو هو قوله. وان اقراره صلى الله عليه وسلم فعل احد كفعله. فالاقرار النبوى - [01:38:49](#) على القول والفعل حجة كقوله او فعله صلى الله عليه وسلم. فالاقرار النبوى على القول او الفعل حجة كقوله وفعله او فعله صلى الله عليه وسلم. واطلق المصنف فقال على - [01:39:19](#)

آآ القول الصادر من احد اي اي احد كان على اي حال منه كان مسلما او كان كافرا. كان مسلما او كان كافرا. وخصه بعض الاصوليين بال المسلم - [01:39:39](#)

والاظهر عمومه فيتناول المسلم وغيره. فالنبي صلى الله عليه وسلم لا يقر احدا على منكر فالنبي صلى الله عليه وسلم لا يقر احدا على منكر لان هذا هو موجب البلاغ والبيان الذي - [01:39:59](#)

به صلى الله عليه وسلم والمسألة الثالثة في قوله وما فعل في وقته اي في عهده في غير مجلسه وعلم به ولم ينكره فحكمه حكم ما فعل في مجلسه. لموافقته عليه صلى الله عليه وسلم بعلمه - [01:40:19](#)

دون انكاره لموافقته صلى الله عليه وسلم بعلمه دون انكاره. نعم احسن الله اليكم قال رحمه الله واما النسخ فمعناه لغتين ازالة وقيل معناه النقل من قولهم نسخت ما في هذا الكتاب اين قلتة - [01:40:42](#)

والخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لواه لكان ثابتا مع تراخيه عنه. ويجوز نصف الرسم وبقاء الحكم في الحكم وبقاء الرسم والنسخ الى بدل والى غير بدل والى ما هو اغلظ والى ما هو اخف ويجوز نصف الكتاب بالكتاب ونصف السنة

السنة بالسنة ويجوز نصب المتواتر بالمتواتر منهما ونسخ الاحاد بالاحاد والمتواتر. ولا يجوز نسخ المتواتر بالاحاد المصنف رحمة الله فصلا اخر من فصول اصول الفقه وهو النسخ. ذاكرا فيه ما تقدم - 01:41:21

فله في صدر كتابه وهو الناسخ والمنسوخ وبين معناه لغة وشرعا. فاما معناه في اللغة فهو الازالة وقيل النقل. وقدم الاول مشعرا بميله اليه. وقدم الاول مشعرا بميله اليه مع ايراد الثاني بصيغة تدل على التمريض اي التضييف. مع ذكر الثاني بصيغة - 01:41:41 تدل على التمريض اي التضييف في قوله وقيل معناه النقل. ومتفرق معاني النص في كلام العرب يجمعها الرفع. ومتفرق معاني النصف في كلام العرب يجمعها الرفع. فما ذكره من النقل - 01:42:11

يرجعان الى معنى الرفع. واما معناه في الشرع فذكره بقوله هو الخطام الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم. على وجه 01:42:31 لواه لكن ثابتنا مع تراخيه عنه. ومعنى قوله على وجه لواه لكن ثابتنا اي بقاء العمل به. اي بقاء العمل به. ومعنى قوله مع ترى فيه عنه اي بتأخره عنه بمجيئه بعده. اي بتأخره عنه بمجيئه بعده وهذا حد الناسخ الى النسخ. وهذا حد الناسخ لا النسخ. وجعله المصنف حدا للنسخ انه حكم ناسي عن ورود الناسخ. لانه حكم ناسي عن ورود الناسخ. فاقام اسم الفاعل - 01:43:01

مقام المصدر فاقام اسم فاعلي مقام المصدر للدلالة على ثبوته واستقراره وخصه برفع الحكم الثابت لانه اشهر انواعه. وخصه بحكم 01:43:31 برفع الحكم الثابت لانه اشهر انواعه وهو كما تقدم قد يرفع الخطاب او يرفع الحكم او يرفعهما معا. وهو كما تقدم قد رفعوا الخطام وقد يرفع الحكم وقد يرفعهما معا. فالحد الجامع للنسخ انه رفع الخطاب الشرعي او حكمه رفع الخطام الشرعي او حكمه الثابت به او هما معا رفع الخطاب الشرعي او حكمه الشرعي متراخ - 01:44:01

خطاب شرعي متراخ. فهو يجمع ثلاثة امور. فهو يجمع ثلاثة امور. اولها وقوع رفع الخطاب الشرعي او حكمه او هما معا. وقوع رفع الخطام الشرعي او حكمه او وقوع وثانيها ان الرافع خطاب شرعي اخر ان الرافع - 01:44:31

طعم شرعي اخر وثالثها ان شرط الرفع هو تأخر الخطاب الشرعي الرافع ان شرط الرفع هو تأخر الخطاب شرعي الرافع ثم ذكر المصنف اقسام النسخ بثلاث اعتبارات. اولها اقسام النسخ باعتبار متعلقه. اقسام النسخ باعتبار متعلقه. وثانيها اقسام النسخ - 01:45:01

باعتبار المنسوخ اليه وثالثها اقسام النسخ باعتبار الناسخ وبالنظر الى الاعتبار الاول وهو اقسام النسخ باعتبار متعلقه فهو نوعان. احدهما نسخ الرصد وبقاء الحكم نسخ الرسم وبقاء الحكم والآخر نسخ الحكم وبقاء الرصد. نسخ الحكم وبقاء الرسم. ولهم قرين - 01:45:34

هو ثالث انواع ولهم قرين هو ثالث الانواع. وهو نسخ الرسم والحكم معا. وهو الرسم والحكم معا. ولم يذكره اكتفاء بلزمته ولم يذكره اكتفاء بلزمته لانه اذا جاز نسخ الرسم وجاز نسخ الحكم اذا انفرد جاز ايضا نصفه - 01:46:09

واذا اجتمع والمراد بالرسم هنا اللفظ والمبنى والمراد بالحكم ما يدل عليه اللفظ من المعنى ما يدل عليه اللفظ من المعنى. اما بالنظر الى الاعتبار الثاني وهو اقسام النسخ باعتبار المنسوخ اليه فهو عنده نوعان ايضا. واما بالاعتبار الثاني وهو اقسام النسخ - 01:46:39

باعتبار المنسوخ اليه فهو نوعان ايضا. احدهما منسوخ الى غير بدن. لا في رسمه ولا في حكمه منسوخ الى غير بدل لا في رسمه ولا في حكمه. والآخر منسوخ الى بدن في رسمه - 01:47:09

حكمه معا او احدهما. منسوخ الى بدن في رسمه وحكمه معا. او احدهما الرسم والحكم معا ويحل غيرهما محلهما او يبذل الرسم فقط ويبقى الحكم السابق او يبدل الحكم فقط ويبقى الرسم السابق. والمنسوخ - 01:47:29 الى بدل في حكمه نوعان والمنسوخ الى بدل في حكمه نوعان. احدهما منسوخ الى بدل اغلظ منسوخ الى بدل اغلظ. والآخر منسوخ الى بدل اخف. منسوخ الى بدل اخف وتقتضى القسمة العقلية نوعا ثالثا وتقتضى القسمة العقلية نوعا ثالثا وهو النسخ - 01:47:59 والى الى بدل مساوي وهو النسخ الى بدن مساو. كنسخ الاستقبال قبلة من استقبال بيت المقدس الى استقبال الكعبة. كنسخ

استقبال القبلة من استقبال بيت الى استقبال الكعبة. فالانواع ثلاثة. ولم يذكر المصنف انواع - [01:48:31](#)
المنسوخ الى بدل في رسمه. وهي نوعان ولم يذكر المصنف انواع المنسوخ الى بدل في رسمه معنى رسمه ايش لفظة وهي
[01:49:01](#) نوعان احدهما منسوخ الى بدل من جنسه منسوخ الى بدر من جنسه - [01:49:01](#)

في اية باية او حديث بحديث كنصف اية باية او حديث بحديث والآخر منسوخ الى غير من جنسه كنسخ اية بحديث او نسخ حديث
[01:49:25](#) باية كنسخ اية بحديث او نسخ حديث - [01:49:25](#)

باية اما بالنظر الى الاعتبار الثالث وهو اقسام النسخ باعتبار الناسخ اقسام النسخ باعتبار الناسخ. فهي المذكورة في قوله ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب ونسخ السنة بالكتاب الى قول بالاحاد. وهذه الجملة تشتمل على قسمتين للناسخ. احدهما [01:49:45](#) قسمة الناسخ باعتبار جنسه. قسمة ناسخ باعتبار جنسه. والآخرى وقسمة الناسخ باعتبار قوة دلالته. قوة اه قسمة ناسخ احداهما [01:50:15](#) قسمة الناسخ باعتبار والآخرى قسمة ناسخ باعتبار قوة دلالته. فلناسخ باعتبار جنسه نوعان. فلناسخ باعتبار جنسه [01:50:45](#) نوعان احدهما ناسخ من الكتاب. ناسخ من الكتاب الذي هو القرآن. وينسخ الكتاب والسنة والآخر ناسخ من السنة وينسخ السنة فقط. وينسخ السنة فقط. واهمل المصنف ذكر نسخ الكتاب بالسنة - [01:50:45](#)

معرضا عن عده اختيارات منه لعدم وقوعه. وهو كذلك فلا يوجد مثال صحيح خال من الاعتراض على نسخ الكتاب بالسنة. بان تلد [01:51:10](#) السنة بنسخ شيء في القرآن. فالسنة لا تنسخ فالسنة لا تنسخ القرآن باعتبار الواقع من التصرف في خطاب الشرع - [01:51:10](#)
اما قسمة الناس فباعتبار قوة دلالته فهو نوعان. اما قسمة ناسخ باعتبار دلالته فهو نوعان احدهما المتواتر. وينسخ المتواتر والحاد. [01:51:40](#) احدهما المتواتر وينسخ المتواتر والاحاد والآخر الاحاد. الاحاد وينسخ الاحاد فقط - [01:51:40](#)

ما ذكره المصنف وينسخ الاحاد فقط على ما ذكره المصنف. فلا ينسخ المتواتر فالاحاد لا يكون قادرها على نسخ [01:52:10](#) المتواتر وهو مذهب الجمهور. والراجح انه ينسخه. لأن محل النسخ هو الحكم. لا قوة - [01:52:10](#) دلالته والقول بتواتره. لا دلت لا قوة دلالته عند القول بتواتره. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله فصل في التعارض. اذا تعارض [01:52:40](#) النطقوان فلا يخلو اما ان يكون عاميين او خاصين او احدهما - [01:52:40](#)

اما الاخر خاصا او كل واحد منها عاما من وجه وخاصا من وجه. فان كانا عاميين فان امكن الجمع بينهما جمعا وان لم يمكن الجمع [01:53:00](#) انهمما يتوقف فيهما ان لم يعلم التاريخ. فان علم التاريخ ينسخ المتقدم بالمتاخر وكذا ان كانوا خاصين. وان كان احدهما عاما - [01:53:00](#)

اخر خاصا في خصص العام بالخاص وان كان احدهما عاما من وجه وخاص من وجه فيخصوص عموم كل واحد منها بخصوص الاخر [01:53:20](#) هذه هي الترجمة الثالثة من التراجم الثلاث التي عقدتها المصنف وهي في فصل - [01:53:20](#)

اخر من اصول الفقه هو التعارض. وحده اصطلاحا تقابل الدليلين بمخلافة احدهما الاخر في نظر المجتهد. تقابل الدليلين [01:53:40](#) بمخلافة احدهما الاخر في نظر المجتهد فهو يشبع يجمع اربعة امور. احدها انه تقابل. انه تقابل يجعل شيء قبلة شيء - [01:53:40](#) اي في مواجهته يجعل شيء قبلة شيء اي في مواجهته. وثانيها ان متعلقه والدليلان فهم المتقابلان. ان متعلقه هو الدليلان فهما [01:54:13](#) المتقابلان. وثالثها ان المقابلة بينهما واقعة على وجه المخلافة. ان المقابلة بينهما واقعة على وجه المخلافة - [01:54:13](#) ورابعها ان محله نظر المجتهد. ان محله نظر مجتهد. فالادلة في لا تعارض بينه. فالادلة في نفسها لا تعارض بينها. فالشريعة يصدق [01:54:43](#) بعضها بعضا ولا يخالف بعضها بعضا. قال تعالى كتابا متشاربها اي يصدقوا بعضه بعضا. وبين المصنف رحمة الله - [01:54:43](#)

ان الدليلين اللذين يقع التعارض ان الدين الذي يقع بينهما التعارض هما من النطق فقال اذا تعارض نطقوان وتقدم ان النطق هو قول [01:55:13](#) الله وقول رسوله صلى الله عليه وسلم فالتعارض واقع بين الآيات والاحاديث مع اتفاق جنسهما او - [01:55:13](#)

فالتعارض واقع بين الآيات والاحاديث مع اتفاق جنسهما او افتراقه وهذا خرج مخرج الغالب. فقد يقع [01:55:43](#) التعارض بين النطق وغيره. فقد يقع التعاون بين النطق وكوته كوقته بين اية واجماع او بين حديث - [01:55:43](#) او بين اجماع وقول صحابي فالذكور هنا من باب ضرب وخرج مخرج الغالب. ثم ذكر ان انواع التعارض اربعة. ان انواع التعارض

اربعة احدهم التعارض بين دليلين عامين التعارض بين دليلين وثانية التعارض بين دليلين - 01:56:13
خاصين وثالثها التعارض بين دليل عام ودليل خاص. ورابعها التعارض بين دليل من وجهه وخاص من وجهه اخر مع دليل اخر عام من وجهه وخاص من وجهه اخر. التعارض بين دليل عام - 01:56:43

من وجهه وخاص من وجهه مع دليل عام من وجهه وخاص من وجهه اخر فاما النوعان الاولان فذكرا طريق نفي التعارض بينهما في قوله فان كانا عامين فان امكن الجمع - 01:57:12

بينهما جمع الى قوله وكذا ان كانا خاصين. فذكر ثلاث مراتب. الاولى الجمع والثانية النسخ والثالثة التوقف. الاولى الجمع ثانية النسخ والثالثة التوقف. فاما الجمع اصطلاحا فهو التأليف بين مدلول بين مدلولي دليلين توهם تعارضهما. هو التأليف بين - 01:57:32
ادلو لي دليلين توهما تعارضهما. بلا تكلف ولا احداث. بلا تكلف ولا احداث ومعنى بلا تكلف اي تحويل الدليل معنى لا يحتمله. تحميد اي تحويل الدليل معنى لا يحتمله ومعنى الاحداث قول مبتدع في فهم الدليل احداث قول مبتدأ - 01:58:02
في فهم الدليل. واما النسخ فتقدم بيانه. وذكر العلم بالتالي تاريخ لان وقوع التراخي بين الدليلين يجعل المتقدم منسوبا والمتاخر ايش ؟ ناسيا وذكر العلم بالتاريخ لان لان وقوع التراخي بين الدليلين يجعل الاول منسوبا والمتاخر - 01:58:32

ناسحا ويعرف التقدم والتأخر بالتاريخ. ويعرض التقدم والتأخر بالتاريخ. واما التوقف فهو الامساك عن الحكم لاحدهما عن الاخر. فهو الامساك عن الحكم لاحدهما على الاخر المرتبة الرابعة وهي الترجيح. وبقيت مرتبة رابعة وهي الترجيح وحقيقة اصطلاحا - 01:59:02

تقديم احد الدليلين على الاخر بموجب اقتضى تقديمه. تقديم احد الدليلين على الاخر لموجب اقتضى تقديمه. وهذه المراتب تتتابع وهذه المراتب تتتابع نسقا تقديم الجمع ثم النسخ ثم الترجيح ثم التوقف. بتقديم الجمع ثم - 01:59:32
النسخ ثم الترجيح ثم التوقف. اما النوع الثالث وهو التعارض بين دليل عامي ودليل خاص فيحكم على العام بالخاص. فيحكم على العام بالخاص. فيكون العام مختصا ويكون الخاص مختصا. فيكون العام مختصا ويكون الخاص مختصا. اما النوع الرابع وهو - 02:00:02

والتعارض بين دليلين كل واحد منها عام من وجهه وخاص من وجهه اخر خصص عموم كل واحد منها بخصوص الاخر. فيخصص عموم كل واحد منها بخصوص الاخر فيحكم على كل عام فيما يتعلق به. فيحكم على كل عام منها بالخاص - 02:00:32

التي به فيكون العام مختصا ويكون الخاص مختصا له. والفرق بين النوع الثالث والرابع انه في النوع الثالث يوجد العموم في دليل. ويوجد الخصوص في دليل. يوجد العموم في دليل ويوجد خصوصه في دليل. واما في النوع الرابع فالدليل الواحد فيه خصوص وعموم - 02:01:02

الدليل الواحد فيه خصوص وعموم. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله واما الاجماع فهو اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة ونعني بالعلماء الفقهاء ونعني حادثة الشرعية واجماع هذه الامة حجة دون غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجتمعوا امتی على ضلاله والشرع - 02:01:32

بعضه هذه الامة والاجماع حجة على العصر الثاني وفي اي عصر كان ولا يشترط انقراض العصر على الصحيح فان قلنا انقراض العصر شرط ائتمر قول من ولد في حياتهم وتفقه وصار من اهل الاجتهاد وله ان يرجعوا عن ذلك الحكم. والاجماع يصح بقولهم وبفعلهم ويقول البعض وبفعل - 02:01:57

بعض من انتشار ذلك وسکوت الباقيين عنه. ذكر المصنف رحمة الله فصلا اخر من فصول اصول الفقه وهو الاجماع وعرفه بقوله اتفاق علماء عصر على حكم الحادثة وهو يجمع ثلاثة امور - 02:02:17
احدها انه اتفاق. والاتفاق هو التوافط على الشيء والتابع عليه. هو التوافط على الشيء والتابع عليه. وثانيها انه منعقد بين علماء

العصر. واراد بهم الفقهاء كما قال بعد ونعني بالعلماء الفقهاء - 02:02:37

والفقيه في عرف المتقدمين هو المجتهد. والعصر هو الزمن والعهد. وال فيه عهدي يراد بها عصر معين من عصور امة محمد صلى الله عليه وسلم والمناسب للمقام هو الافصاح بالتقيد. والمناسب للمقام هو الافصاح بالتقيد بان يقال في عصر - 02:03:07 من عصور امة محمد صلى الله عليه وسلم. ولابد ايضا من تقييده بكونه واقعا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم. ولابد من تقييده ايضا بكونه واقعا بعد موت النبي صلى الله عليه - 02:03:36

سلم وثالثها ان متعلقه الوارد عليه هو حكم حادثة المصنف ونعني بالحادثة الحادثة الشرعية. والمختار ان الاجماع هو اتفاق مجتهد عصر من عصور امة محمد صلى الله عليه وسلم بعد موته على حكم شرعى - 02:03:56 اتفاق مجتهد عصر من عصور امة محمد صلى الله عليه وسلم بعد موته على حكم شرعى. ثم ترى المصنف اربع مسائل من مسائل الاجماع المشهورة الاولى ان اجماع هذه الامة حجة دون غيرها لورود - 02:04:26

الشرع بعصمتها في ادلة مذكورة في المطولات. منها الحديث الذي ذكره. والثانية ان الاجماع حجة على العصر الثاني وفي اي عصر كان. والعصر الثاني هو الزمن التالي للزمن الذي انعقد فيه - 02:04:46 جماع هو الزمن التالي للعصر الذي وقع فيه الاجماع فيكون حجة على العصر التالي له وما بعده من العصور. والثالثة انه لا يشترط انقراض العصر. انه لا يشترط انقراض العصر الذي انعقد فيه الاجماع اي جيل المجتهدين الذين حصل منهم الاتفاق. اي جيل - 02:05:06

المجتهدين الذين حصل منهم الاتفاق. والانقراض هو موتهم ثم ذكر انه على القول بان انقراض العصر شرط يعتبر قول من ولد في حياتهم وصار من اهل الاجتهد. وله ان يرجعوا عن ذلك الحكم. اي لو قدر انه ولد في - 02:05:36 المجتهدين المجمعين على حكم ما احد فتفقه وصار من اهل الاجتهد وادرك ايات المجتهدين صار معدودا في ذلك. صار معدودا في ذلك. فلهم ان يرجعوا عن ذلك الحكم الذي انعقد قبل وجوده الى الحكم الذي قال به بعد وجوده الى الحكم الذي قال - 02:06:06 بعد وجوده. فلو قدر انه اجمع فقهاء في جيل ثم ولد في هذا الجيل من تفقهه موصوفا بالاجتهد وادرك جيل اولئك المجتهدين. فاظهر قول اخر في المسألة نصره. ببيان تام - 02:06:36

فرجع اولئك الى قوله فانه يجوز حينئذ. والرابعة ان الاجماع يصح بقول المجتهدين وفعلهم فيكون طريق اتفاقهم جميعا. القول او الفعل فيصير طريق اتفاقهم جميعا القول او الفعل. ويصح ايضا بقول بعضهم و فعل بعضهم. فيكون - 02:06:56 واحد له طريقان. طريق القول وطريق الفعل. فيوجد القول في بعضهم. ويوجد الفعل في بعضهم. ويصح بانتشار ذلك عن بعضهم اي نقله عنهم وسكتون الباقين. ويصح بانتشار ذلك عن بعضهم اي نقله عنهم وسكتون الباقين ويسمى الاجماع السكتون. وهو حجة على - 02:07:26

الصحيح نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله وقول الواحد من الصحابة ليس بحجة على غيره على القول الجديد ذكر المصنف رحمة الله فصلا اخر من فصول اصول الفقه. وهو قول الصاحبي وهو قول الصاحبي - 02:07:56 والقول خرج مخرج الغالب. والقول خرج مخرج الغالب. فمثله الفعل والاقرار ايضا فمثله القول فمثله الفعل والاقرار ايضا. وذكر الواحد خرج ايضا مخرج الغالب بكون الحكم صادرا عن واحد بكون الحكم صادرا عن واحد. ومراده به القول الواحد - 02:08:17 وان كان عن واحد من الصحابة او اكثر. ومراده به القول الواحد سواء عن الواحد من الصحابة او اكثر وبين ان قول الصاحبي ليس حجة على غيره. ليس حجة على غيره. وقوله - 02:08:47

يشمل الصحابة فمن بعدهم. فلا يكون قول الصاحبي حجة على صاحبي اخر ولا على غيرهم ممن يأتي بعده في هذه الامة. ومعنى قوله كذلك ومعنى كونه كذلك على القول اي في اجتهاد الشافعي في الجديد. وهو اختياره في مصر وهو اختياره في مصر. فاختيار الشافعي في مصر - 02:09:07

يسمى القول الجديد. كما ان اختياره في العراق يسمى القول القديم فانه كان في العراق اولا ثم تحول الى مصر. وهذا القول هو المشهور عند اصحاب الشافعی. وهذا القول هو المشهور عند - 02:09:37

اصحاب الشافعی وفي كونه الجديد منازعة بسطها العلائی في اجمال الاصابة وابن القیم في اعلام الموقعين هو زاحم دعوى ان هذا القول هو القول الجديد للشافعی فلم يسلم لما به. والمختار ان قول الصحابي يكون حجة بشرطين. والمختار ان قول الصحابي يكون حجة - 02:09:57

بشرطين احدهما عدم مخالفته احدا من الصحابة. عدم مخالفته احدا من الصحابة اختلفت اقوال الصحابة فانه يحكم عليها بانها اذا اختلفت ارتفعت. فاذا اختلفت اقوال الصحابة فانه يحكم عليها بانها اذا اختلفت ارتفعت اي ارتفعت عن الحجية. ارتفعت - 02:10:27 عن الحجية والتعبير بذلك هو سلوك الادب معهم. فلا يقال اذا اختلفت تساقطت. فلا يقال اذا اختلفت تساقطت اشار اليه ابو الفضل ابن حجر في فتح الباري. والآخر عدم مخالفته دليلا - 02:10:57

ارجح من القرآن والسنة عدم مخالفته دليلا ارجح من القرآن او السنة. فاذا وجد دليل القرآن او دليل السنة قدم على قول الصحابي. اذ يحتمل انه لم يرده اذ زمن انه لم يرده. فقال بذلك القول لعدم بلوغ ايش ؟ الدليل. لعدم بلوغ الدليل. لكن هذا - 02:11:17 مأخذ في العلم دقيق لأن الاصل ان احكام الصحابة اقوالا وافعالا وتقريرات تجري وراء الشريعة. فلا ينبغي التساهل في دعوى المخالفه. فمن الناس من يطلق على قول الصحابي بان انه خلاف الدليل فاذا تؤمل وجد انه على وفق الدليل لكن من وجه على خلاف ظاهر ما - 02:11:47

الى الناظر وما يقوى هذا في نفس المفهوم ان يجعل ان الاصل ان الصحابة يجرون وفق الشريعة. فلا يتسرع الى القول بان هذا وان وقع من الصحابي خلاف الدليل فان الصحابة هم اولى الخلق بان يكونوا متبوعين للدليل. لا نحن الذين يتجرأ علينا من يتجرأ - 02:12:17

بان يقول عن قول صحابي او فعل صحابي بانه على خلاف الدليل. وهو عند العارفين بحقائق الشرع وفق الدليل وهو عند العارفين بحقائق الشرع وفق الدليل. فمثلا قام الدليل على حرمة - 02:12:47 سفر المرأة بلا محرم. قام الدليل على حرمة سفر المرأة بلا محرم. وثبت عن ابن عمر رضي الله عنه انه حج بنساء من مواليه انه حج بنساء من مواليه يعني لا محرم لهن - 02:13:07

كنا اماء عنده ثم اعتقهن وحججن معه. وحججنا معه. فهذا يخالف الدليل ولا ما يخالف الظاهر تجد بعض الناس يقول هذا خلاف الدليل والعبرة بالدليل لا عبرة بقول ابن عمر. كما انه يوجد اخر يقول هذا دليل على ان - 02:13:27 انه لا يحرم سفر المرأة بلا محرم. وهذا الذي وقع منه ابن عمر ليس خلاف الدليل. فان ابن عمر فعل ذلك في زمن الفتنة انه خاف عليهن اذا تركهن في المدينة ان يستر ما يشجر من القتال بين المتنازعين منبني امية - 02:13:47

وبين اماره ابن الزبير رضي الله عنه. فاخذهن عملا بالضرورة ارتکاب احدى المفسدتين على الاخر فيكون عمله جاري وفق الادلة ولا يصلح ان يكون دليلا للمسألة المذكورة والمقصود ان المفهوم ينبغي ان يحذر من كثرة اللهج بان فعل صحابي او قوله خلاف الدليل - 02:14:07

منين الصحابي اولى بالدليل منك واحرص على الدليل منك وقد صرنا الى زمن ابتلي فيه جناب الصحابة من ينتسب الى العلم. لا من المخالفين من المبتدعة. حتى تجد في بعض من ينتسب الى السنة والحديث يكون - 02:14:37

عن فعل صحابي ما انه بدعة. ويكثر هذا منه. ومثل هذا لا يمكن ان يكون عند مسلم دراك للكتاب والسنة لأن الدرakaة للكتاب والسنة يعلم ان الصحابة اولى بالاتباع من غيرهم. لكن نحن نجيد التنظير والتأصيل - 02:14:57

ولا نجد الحكم والتنزيل. ومن امثلة ان من تقرر عنده الاصل الراسخ لم تنتزعه كواسح بلا الافراد ان شيخنا ابن عثيمين رحمه الله عرض عليه حديث فيها غض من جناب الصحابة. صححه - 02:15:17

وبعض المؤخرين فقال على البديهة اشهد بالله ان هذا الحديث موضوع. لماذا قاله ؟ لأن الاصل عنده ان الصحابة ايش ؟ عدول هذا

مستفيض في الكتاب والسنة ان الصحابة عدول. فإذا جاء خبر يتوهم من ظاهره خلاف ذلك - 02:15:37

وذلك مما يقطع انه لا يحكم بصحته. وهو كذلك. ومثل هذا موجود في كلام ابن تيمية انه يحكم على احد بكونها موضوعة فيزع
بعض الناس انها لا تبلغ درجة الوضع. وأخذ ابن تيمية اللطيف ان هذا المذكور في - 02:15:57

يا مخالف لاصول الشريعة. وما يكون مخالفًا لاصول الشريعة فيكاد يكون موضوعا ولو لم يكن راويه كذابا. نعم احسن الله اليكم قال
رحمه الله واما الاخبار فالخبر ما يدخله الصدق والكذب والخبر ينقسم الى قسمين احاد ومتواتر - 02:16:17

ما يوجب العلم وهو ان يروي جماعة لا يقع التواطؤ على الكذب بمثلهم الى ان ينتهي الى المقبول عنه ويكون في الاصل عن مشاهدة او
سماع لا عن اجتهاد والاحاديذ هو الذي يوجب العمل ولا يوجب العلم وينقسم الى مفسد ومسند. فالمسند ما اتصل اسناده والمرسل ما لم
يتصل اسناده. فان كان من - 02:16:37

غير الصحابة فليس بحجة الا مراسل سعيد بن المسيب. فانها فتشت فوجدت مسانيد عن النبي صلى الله عليه وسلم. والعبرة تدخل
على الاسانيد واذا قرأ الشيخ يجوز للراوي ان يقول حدثني او اخبرني وان قرأه على الشيخ فيقول اخبرني ولا يقول حدثني وان اجاز
هذا - 02:16:57

الشيخ من غير روایة فيقول اجازني او اخبرني اجازة ذكر المصنف رحمة الله فصلا اخرا من فصول اصول الفقه هو فصل الاخبار
والاخبار جمع خبر. وعرفه بقوله فالخبر ما يدخله الصدق والكذب - 02:17:17

وتقدم ان المقدم في حده ان الخبر هو قول يلزم الصدق او الكذب قول يلزم الصدق او الكذب. حرره ابن الشاطئ المالكي في
مختصر الفروق. ثم ذكر ان الخبر ينقسم الى - 02:17:37

قسمين احاد ومتواتر. وهذه القسمة هي قسمة الخبر باعتبار طرق نقله ووصوله اليانا قسمة الخبر باعتبار طرق نقله ووصوله اليانا اي
اسانيد. فهو بهذا الاعتبار قسمان احدهما المتواتر والآخر الاحادي. ثم بين حكم المتواتر فقال فالمتواتر ما يوجب العلم. والمراد بالعلم
هذا - 02:17:57

العلم اليقيني الضروري. العلم اليقيني الضروري. ثم بين حقيقته فقال وهو ان يروي جماعة لا يقع التواطؤ على الكذب من مثلهم. الى
قوله لا عن اجتهاد. فهو يجمع اربعة امور - 02:18:27

انه يرويه جماعة اي عدد كثير وثانيها انه ولا يقع التواطؤ على الكذب من مثلهم. اي الاتفاق عادة على
الكذب اي اتفاق عادة على الكذب - 02:18:47

عن قصد وثالثها ان ذلك يستمر الى ان ينتهي الى المقبول عنه. فيكون في جميع طبقات الاسنان فيكون في جميع طبقات
الاسناد. ورابعها انه يكون في الاصل عن مشاهدة او سماع - 02:19:07

لا عن اجتهاد اي بان ينتهي الى الحس برؤية او سماع اي بان ينتهي الى حس برؤية او سماع واقصر من هذا الذي ذكره هو ما
تقدمن المتواتر هو خبر له طرق - 02:19:27

بلا عدد معين يفيد بنفسه العلم بصدقه. خبر بلا اه خبر له طرق بلا عدد معين يفيد بنفسه العلم بصدقه. ثم ذكر حكم الاحاديث فقال
والاحاديذ هو الذي يوجب العمل - 02:19:47

يوجب العلم وهذا هو القول المشهور. والراجح ان الاحاديذ يوجب العلم النظري بالقرائن الاحاديذ يوجب العلم النظري بالقرائن. ولم يذكر
حد الاحاديذ. وكأنه اراد استفادته من قسمته المذكورة بعد. والاحاديذ كما تقدم هو خبر له طرق منحصرة. خبر له - 02:20:07

طرق منحصرة لا يفيد بنفسه العلم بصدقه. لا يفيد بنفسه العلم بصدقه. ثم ذكر قسمة الاحاديث فقال الى مرسل ومسند. فالاحاديذ له
قسمان. احدهما المرسل والآخر المسند المرسل والآخر المسند. وعرف المسند بقوله ما اتصل اسناده. وعرف المرسل بقوله ما لم -
02:20:37

تصل اسناده وهذا المعنى عندك هو غيره من الاصوليين بالنظر الى المعنى العامي للاتصال بالنظر العامي الى الاتصال فيجعلون
المتصل مسندًا ويجعلون المنقطع مرسلا فيجعلون المتصل مسندًا ويجعلون المنقطع مرسلا. وتقدم ان المسند اصطلاحا هو مرفوع -

بسند ظاهره الاتصال. مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال. وان المرسل هو ما اضافه التابعي الى النبي صلى الله عليه وسلم. ثم ذكر حكم المراسيل فقال فان كان من مراسيل غير الصحابة فليس - 02:21:37

بحجة الى قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذه الجملة تفيد ان المرسل له ثلاثة احكام ان المرسل له ثلاثة احكام، اولها القبول. القبول اذا كان مرسل اذا كان مرسل صحابي وثانيها الرد اذا كان مرسلا غير - 02:21:57

اذا كان مرسل غير صحابي وثالثها قبول مراسيل سعيد ابن المسيب فقط مع مراسيل الصحابة قبول مراسيل سعيد بن المسيب فقط مع مراسيل الصحابة. وعلله بقوله الا مراسل سعيد بن المسيب - 02:22:26

انها فتشتت فوجدت مسانيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا تكون الحجة في المسانيد لا في مراسيله. وعلى هذا تكون الحجة في المسانيد لا في مصيره فليس للاستثناء معنى فليس للاستثناء معنى. ذكره ابن الفركاح في شرح الورقات - 02:22:46 وغيره فيكون موصل الحسن البصري او من هو دونه كابراهيم النخعي اذا وجد مسند مقبولا على هذا القول فيكون مرسل الحسن البصري او مرسل سعيد او مرسل ابراهيم النخعي او - 02:23:13

من دونه مسندأ صحيحا اذا وجد مسندأ مقبولا على هذا القول فلا معنى للاستثناء سعيد بن المسيب في مراسيله. ثم ذكر ان العنونة تدخل على الاسانيد. والعنونة هي كلمة عن في الاسانيد - 02:23:36

فالحديث المعنون عندهم كما تقدم هو الحديث الذي وقع في اسناده ولا متنه وقع في اسناده كلمة عن ووجب ذكر العنونة انها تتبع بالاتصال والانقطاع ووجب ذكر انعنه انها تتبع بالاتصال والانقطاع في الاسناد. ثم ذكر ثلاث مسائل تتبع بالتحمل ونقل الرواية - 02:23:56

فالاولى في قوله واذا قرأ الشيخ يجوز للراوي ان يقول حدثني او اخبرني. والثانية في قوله وان قرأه على الشيخ فيقول اخبرني ولا يقول حدثني. انتهى. وعلى هذا فتكون اخبرني مشتركة بين الصورتين. فتكون اخبرني مشتركة بين الصورتين واقعة في المسألتين - 02:24:26

حدثني فتختص بالمسألة الاولى دون الثانية. والثالثة في قوله وان اجازه الشيخ من غير اية فيقول اجازني او اخبرني اجازة. ومعنى قوله من غير رواية اي دون سماع وقراءة اي دون سماع وقراءة. والا فالاجازة من الرواية. فالرياء فالرواية - 02:24:56

المنفي هنا نوع خاص هو القراءة والسماع. فالرواية المنافية هنا نوع خاص هو القراءة والسماع احسن الله اليكم قال رحمة الله واما القياس فهو رد الفرع للاصل بعنة تجمعهما في الحكم وهو ينقسم الى ثلاثة اقسام - 02:25:26

الى قياس علة وقياس دالة وقياس شبه. فقياس العلة ما كانت العلة فيه موجبة للحكم. وقياس الدالة والاستدلال باحد النظيرين الاخر وهو ان تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم. وقياس الشبه والفرع المتعدد بين اصله فيلحق باكثرهما شبه - 02:25:46

او لا يشار اليه مع امكان ما قبله. ومن شرط الفرع ان يكون مناسبا للاصل. ومن شرط الاصل ان يكون ثابتا بدليل متفق عليه بين الخصمين. ومن شرط ان تضطرد في معلوماتها فلا تنتقد لفظه لا معنى. ومن شرط الحكم ان يكون مثلا العلة في النفي والاثبات.

والعلة هي الجارمة للحكم والحكم هو المجلوب - 02:26:06

بني علة ذكر المصنف رحمة الله هنا فصلا اخر من فصول اصول الفقه وهو القياس. وعرفه بقوله رد الفرع الى الاصل بعنة تجمعهما في الحكم. فهو يجمع اربعة امور احدها انه رد فرع - 02:26:26

والفرع هو المقياس المطلوب حكمه. والمقياس المطلوب حكمه. والمقياس هو الذي وقع عليه القياس والمقياس هو الذي وقع عليه القياس. وثانيها ان ان رد الفرع يكون الى اصل ان رد الفرع يكون الى اصل والاصل هو المقياس عليه الثابت حكمه هو المقياس عليه - 02:26:49

حكمه وثالثها ان الرد يكون بعلة تجمعهما ان الرد يكون بعلة تجمعهما ورابعها ان متعلق الرد هو الحكم. ان متعلق الرد هو الحكم.

فتطلب معرفة حكم الفرع برده الى اصله. فتطلب معرفة حكم الفرع برده الى اصل. والمختار ان القياس - 02:27:19

اصطلاحا هو حمل معلوم على معلوم في الحكم لعنة جامعة بينهما. حمل معلوم على في الحكم لعنة جامعة بينهما. ثم ذكر المصنف

قسمة القياس. فقال وهو ينقسم الى ثلاثة اقسام - 02:27:49

الى قياس علة وقياس دلالة وقياس شبه. وهذه القسمة هي باعتبار الجامع بين الاصل والفرع وهذه القسمة هي باعتبار الجامع بين

الاصل والفرع. ثم ذكر حد كل قسم من الاقسام فقال فقياس العلة ما كانت العلة موجبة ما كانت العلة فيه موجبة للحكم. وبعبارة -

02:28:11

ان اظهر ما جمع فيه بين الاصل والفرع بعنة ظاهرة. ما جمع فيه بين الاصل والفرع بعنة ظاهرة. ثم ذكر حد قياس الدلالة في قوله هو

الاستدلال باحد النظيرين على الاخر وهو ان - 02:28:41

تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم. وبعبارة ابين هو ما جمع فيه بين الاصل والفضل بدليل العلة ما جمع فيه بين

الاصل والفرع بدليل العلة وهو اثراها وموجبها - 02:29:01

وهو اثراها وموجبها. ثم ذكر حد قياس الشبه فقال هو الفرع المتعدد بين اصلين. فيلحق يلحق باكثرهما شبهها ولا يصار اليه مع امكان

ما قبله. وبعبارة ابين هو ما جمع فيه بين الاصل - 02:29:21

الفرعي هو ما جمع فيه بين الاصل والفرع علتان متجادبتان ما جمع فيه بين الفرع والاصل علتان متجادبتان ترجع كل واحدة منها

إلى اصل مستقل. ترجع كل واحدة منها إلى اصل مستقل. وحكم عليه بقوله فيلحق باكثرهما شبهها. وانه لا يصار اليه - 02:29:41

مع امكان ما قبله فهو اضعف انواع القياس. فهو اضعف انواع القياس. ثم ذكر رحمة الله شروطا من شروط لاركان القياس. فذكر ان

من شرط الفرع ان يكون مناسبا للاصل. اي في الجامع بينهما وهو - 02:30:11

العلة تكون وصفا مناسبا للاصل والفرع معا. فتكون وصفا مناسبا للاصل الفرع معا وذكر ان من شرط الاصل ان يكون ثابتا بدليل

متفق عليه بين خصمين اي في حال الملاحظة اي في حال الملاحظة. فان تجرد النظر عن الملاحظة وجب ثبوت حكم الاصل بدليل -

02:30:31

عند القائس فان تجرد النظر عن الملاحظة وجب ثبوت حكم الاصل بدليل عن القائس عند القائس وهو فاعل القياس

الحاكم به. فالمقصود عده شرطا ان يكون الاصل ثابت - 02:31:01

بدليل عند مدعى القياس. فالمقصود عده شرطا هنا ان يكون الاصل ثابتا بدليل ان عده بدليل عند مدعى القياس سواء كان حال

الملاحظة او في غير الملاحظة ثم ذكر ان من شرط العلة ان تضطرد في معلوماتها فلا تنتقض فلا تنتقض لفظا ولا معنى. اي - 02:31:21

بان تكون واقعة في جميع صورها. اي بان تكون واقعة في جميع صورها. والمعلومات الاحكام المعللة بها والمعلومات هي الاحكام

المعللة بها. ثم ذكر ان من شرط الحكم ان يكون - 02:31:51

إلى العلة في النفي والاثبات. اي ان من شرط حكم الاصل ان يكون دائرا كدوران العلة. اي ان من شرط الاصل ان يكون دائرا مع دوران

العلة نفيا واثباتا موجودا وعدما. ثم ذكر - 02:32:11

خاتما الصلة بين العلة والحكم. فقال والعلة هي الجالبة للحكم والحكم هو المجلوب للعلة ومعنى قوله هي الجالبة للحكم اي المؤدية

إليه. اي المؤدية اليه. وجلبها للحكم ليس بسببيها بل للدليل الشرعي - 02:32:31

واضافة ذلك اليها على وجه التجوز في الكلام وهو سائغ. ومعنى قوله والحكم هو المجلوب للعلة اي ناتج عنها اي ناتج عنها فهو ما

انتجه من اثبات شيء لشيء او نفيه عنه - 02:33:01

فهو ما انتجه من اثبات شيء لشيء او نفيه عنه. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله واما الحظر والاباحة فمن الناس من يقول ان

الاشيء على الحظر الا ما اباحته الشريعة. فان لم يوجد في - 02:33:21

ما يدل على الاباحة يتمسك بالاصل وهو الحظر. ومن الناس من يقول في ضده وهو ان الاصل في الاشيء انها على الاباحة الا ما

حضره الشرع المصنف رحمة الله فصلا اخر من فصول اصول الفقه وهو الاصل في الاشياء - 02:33:36
والمراد بالاشياء عندهم الاعيان المنتفع بها. الاعيان المنتفع بها فهي ذوات وليس اقوالا ولا افعالا فهي ذوات وليس اقوالا ولا افعالا.
فهذا الاصل المذكور عند الاصوليين الفقهاء متعلقة الذوات من الاعيان. فهذا الاصل المذكور عند الاصوليين من الفقهاء متعلق -

02:33:56

الذوات من الاعيان المنتفع بها. فلا يجري في غيرها كالاقوال والافعال. اي لا يحكم به على الاقوال والافعال وانما يحكم به على الذوات. ثم ذكر المصنف الخلاف في ذلك قائلا. واما الحظر واما - 02:34:26
فالحظر والاباحة الى اخر ما ذكر. يعني في الاشياء فان هذه المسألة تذكر تارة باسم الاصل في الاشياء وتارة باسم الحظر والاباحة في الاشياء. فذكر مذاهب الناس فيها وان الناس مختلفون فيها على اقوام - 02:34:46
احدها ان من الناس من يقول ان الاشياء على الحظر اي على المنع الا ما اباحته الشريعة. قال فان لم يوجد في الشريعة ما يدل على الاباحة يتمسك بالاصل وهو الحظر - 02:35:06

وثانيها ان من الناس من يقول بضده وهو ان الاصل في الاشياء انها على الاباحة الا ما حضره الشرع اي منعه. فهما قولان متقابلان.
وبقي قول ثالث وهو توقف والمختار في هذه المسألة ان الاعيان المنتفعه بها من الذوات اربعة اقسام - 02:35:26
ان الاعيان وان الاعيان المراد الانتفاع بها من الذوات اربعة اقسام. ان الاعيان وهي الذوات المراد الانتفاع بها اربعة اقسام احدها ما منفعته خالصة. ما منفعته خالصة. فالاصل فيه الاباحة - 02:35:56

وثانيها ما مفسدته خالصة؟ فالاصل فيه الحظر اي المنع والقسم الثالث ما خلا من المنفعة وهي المصلحة والمفسدة ما خلا من المنفعة وهي المصلحة مفسدة وهذا يوجد عقلا ولا يوجد واقعا. يوجد عقلا ولا يوجد واقعا اي تحتمله القسمة العقلية عند - 02:36:17
ذكر المسألة لكنه غير موجود في الاعيان فلا يوجد شيء خال من المصلحة والمفسدة فلا توجدان فيه والقسم الرابع ما فيه مصلحة وفيه مفسدة. ما فيه مصلحة وفيه مفسدة. فهو لما - 02:36:46

منهما فهو لما رجح منها. فان رجحت المصلحة فالاصل فيه الاباحة. فان رجحت المصلحة فالاصل فيه الاباحة وان رجحت المفسدة فالاصل فيه الحظر. وان رجحت المفسدة فالاصل فيه الحظر وان تساوت المصلحة والمفسدة فالاصل فيه ايش؟ الحظر. فالاصل فيه الحظر لما - 02:37:06

تقدمن ان دفع مفاسد مقدم على جلب المصالح. وهذا التحرير هو اختيار شيخ دفن محمد الامين ابن محمد المختار الشنقيطي
رحمه الله. نعم. احسن الله اليكم قال رحمة الله ومعنى استصحاب الحال ان - 02:37:36
اصحب الاصل عند عدم الدليل الشرعي. ذكر المصنف رحمة الله فصلا اخر من اصول الفقه وهو الاستصحاب مقتضاى على
معناه فقال ومعنى استصحاب الحال ان يستصحب الاصل ان يستصحب الاصل عند عدم الدليل - 02:37:56
الشرع اي ان يحكم الاصل اذا لم يوجد الدليل الشرعي. اي بان يحكم الاصل اذا لم يوجد الدليل الشرعي وهو فرع عن
الفصل المتقدم. واحسن ما قيل في معنى الاستصحاب انه اثبات - 02:38:16

ما كان ثابتنا ونفي ما كان منفيا. انه اثبات ما كان ثابتنا ونفي ما كان منفيا افاده ابن القيم في اعلام الموقعين. ومحل النظر الى هذا عند
عدم الدليل الشرعي. اي عند - 02:38:36

فقد الدليل الشرعي. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله واما الدلة فيقدم الجليل منها على الخفي والموجب للعلم على الموجب للظن
والنطق على القياس والقياس الجلي على الخفي فان وجد في النطق ما يغير الاصل والا فيستصحب الحال. ومن شرط المفتى ان
يكون عالم ذكر المصنف رحمة الله هنا - 02:38:56

فصلا اخر من فصول اصول الفقه يسمى ترتيب الادلة. يسمى ترتيب الادلة عند وجود التعارض فهو تابع لفصل التعارض المتقدم. وذكر
في هذا الفصل خمسة من المرجحة التي يقدم بها دليل على دليل. فالاول في قوله فيقدم الجلي منها على الخفي. فيقدم - 02:39:20
الجلبي منها على الخفي اي يقدم المتضمن بين على ما لم يتضح. وثانيها في قوله والموجب للعلم على الموجب للظن ان يقدم ما ينتج

علماء على ما انتج ظنا. اي يقدم ما ينتج علماء على - 02:39:50

ما قدم على ما انتاج ظنا. والثالث في قوله والنطق على القياس. فالمراد بالنطق كما تقدم قوله الله سبحانه وتعالى وقول النبي صلى الله عليه وسلم والرابع في قوله والقياس الجليل - 02:40:10

على الخفي والقياس الجلي هو ما نص على علته او اجمع عليها. والقياس الجدي هو ما نص على اعلته او اجمع عليها او قطع بنفي الفارق بين الاصول والفرع او قطع بنفي الفارق بين الاصول - 02:40:30

والفرع. واما القياس الخفي فهو ما ثبتت علته بالاستنباط. ما ثبتت علته بالاستنباط فلم يقطع بنفي الفرق بين الاصول والفرع. والخامس في قوله فان وجد في النطق ما يغير اصل والا فيستصعب الحال. اي اذا لم يوجد في كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ما يغير الاصول - 02:40:50

وهو البراءة الاصلية ما يغير الاصول وهو البراءة الاصلية والا فيستصحب الحال. اي العدم الاصل اي العدم الاصل. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله ومن شرط المفتى ان يكون عالما بالفقه اصلا وفرعا خلافا ومذهبها وان يكون كامل الله في الاجتهاد - 02:41:20 عارفا بما يحتاج اليه في استنباط الاحكام من النحو واللغة ومعرفة الرجال وتفسير الآيات الواردۃ في الاحکام والاخبار الواردة فيها ومن شرط المستفتي ان يكون من اهل التقلید فيقلد المفتى في الفتيا وليس للعالم ان يقلد والتقلید قبل قول القائل بلا حجة فعلى هذا - 02:41:43

قبول قوله صلى الله عليه وسلم يسمى تقلیدا. ومنهم من قال التقلید قبول قوله القائل وانت لا تدری من اين قاله. فان قلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بالقياس فيجوز ان يسمى قبول قوله تقريرا. واما الاجتهاد فهو بذل الوسع في بلوغ الغرض. فالمجتهد ان كان كاملا - 02:42:04

الله بالاجتهاد فالاجتهاد في الفروع فاصاب فله اجران وان اجتهد فيها واططا فله اجر واحد. ومنهم من قال كل مجتهد في الفروع مصيب ولا يجوز ان يقال كل مجتهد في الاصول الكلامية مصيب لان ذلك يؤدي الى تصويب اهل الضلال من النصارى والمجوس والكافر والملحدين. ودليل من قال - 02:42:24

كل مجتهد في الفروع مصيبا قوله صلى الله عليه وسلم من اجتهد وان صابت له اجران ومن اجتهد واططا فله اجر واحد وجه الدليل ان صلى الله عليه وسلم خطأ المجتهد تارة وصوبه اخرى ختم المصنف رحمة الله بفصل اخر - 02:42:44 من فصول اصول الفقه وهو معرفة المفتى والمستفتي والاجتهاد والتقلید. معرفة المفتى والمستفتي والاجتهاد والتقلید. وذكر فيه خمسة امور. فاما الامر الاول فهو شرط المفتى والمفتى هو المخبر عن حكم شرعى. والمخبر عن حكم شرعى. وعد من شرط - 02:43:04

مفتى شرطين جامعين احدهما ان يكون عالما بالفقه اصلا وفرعا خلافا ومذهبها. اي بين العلم باصول الفقه وهي قواعده وبين فروعه وهي مسائله. اي جاما بين العلم باصول الفقه وهي قواعده وبين فروعه وهي مسائله. وبين الخلاف العالى بين الفقهاء من كل - 02:43:34

اذهب وبين الخلاف الخاص بمذهبه. وبين الخلاف العالى بين الفقهاء في كل مذهب وبين الخلاف الخاص بمذهبه قسم الخلاف في عرف المتقدمين اذا اطلق المراد به الاختلاف الواقع في في مسألة بين - 02:44:04 فقهاء المذاهب الاختلاف الواقع في مسألة بين فقهاء المذاهب. والآخر في قوله وان يكون من الله في الاجتهاد. وفسر كمال الله في الاجتهاد بقوله عارفا بما يحتاج اليه في استنباط - 02:44:28

احکام من النحو واللغة الى اخر ما ذكر. فلا يبلغ المرء مرتبة الافتاء حتى يكون كامل الله باجتهاد. بان له الله وافرة. فمقصوده من كمال من كمال الاية الله هو حصول ما يحتاج اليه منها - 02:44:48 لا الاحاطة بالعلم كله هو حصول ما يحتاج اليه منها لا الاحاطة بالعلم كله فيكون عارفا بما يحتاج اليه من العلوم المعينة على استنباط الاحکام. لا ان يستوفي العلم بتلك العلوم كلها فهذا هو فهذا متذر قطعا فيكتيفيه في - 02:45:08

الا اجتهد هو قفور ما يحتاج اليه من العلوم المعينة على الاستنباط سواء كانت من اصول الفقه او من النحو او من قواعد الفقه او من غيرها من العلوم. واما الامر الثاني وهو شرط المستفتى - [02:45:38](#)

وهو شرط المستفتى فذكره في قوله ومن شرط المستفتى ان يكون من اهل التقليد. فيقلد المفتى في الفتيا والمستفتى هو المستخبر عن الحكم الشرعي. هو المستفهم عن الحكم الشرعي اهو المستخبر عن الحكم الشرعي؟ اي المستفهم عنه؟ وذكر المصنف من شرط المستفتى ان يكون من اهل التقليد - [02:45:58](#)

فلا يكون من اهل الاجتهد. قال فيقلد فيقلد المفتى في الفتيا. ثم قال وليس للعالم ان يقلد اي في حال القدرة على الاجتهد. اي في حال القدرة على الاجتهد لان اسم العالم والفقير عند - [02:46:28](#)

لهم هو للمجتهد. فالعالم ليس له ان يقلد. ما لم يعجز عن الاجتهد او ضاق الوقت عن الاجتهد. ما لم يعجز او ما لم يعجز عن الاجتهد او ضاق الوقت عليه فله ان يقلد. ثم ذكر الامر الثالث وهو حقيقة - [02:46:48](#)

وتحده فقال والتقليد قبول قول القائل الى اخره. فذكر في حد التقليد قولين احدهما انه قبول قول القائل بلا حجة قبول قول القائل بلا حجة قال فعلى هذا القبول قول النبي صلى الله عليه وسلم يسمى تقليدا. لان من قبله - [02:47:12](#) يكونوا قد قبل القول بلا حجة. وهذا فيه نظر. لان النبي صلى الله عليه وسلم حجة بنفسه لان النبي صلى الله عليه وسلم حجة بنفسه. والآخر في قوله ومنهم من قال التقليد قبول قول - [02:47:42](#)

وانت لا تدرى من اين قال. اي من اي وجه بنى عليه هذا القول. ثم قال فان قلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بالقياس فيجوز ان يسمى قبول قوله تقليدا وهذا فيه نظر ايضا كما تقدم - [02:48:02](#)

والمحتمل ان التقليد هو تعلق العبد بمن ليس حجة لذاته في حكم شرعى. تعلق عبدي بمن ليس حجة لذاته في حكم شرعى. تعلق العبد بمن ليس حجة لذاته في حكم شرعى. واما الامر الرابع - [02:48:22](#)

وهو حقيقة الاجتهد وتحده فذكره في قوله واما الاجتهد فهو بذل الوع في بلوغ الغرض والوع واسع هو السعة والطاقة. والوع والوع هو السعة والطاقة. بضم الواو وفتحها. الغرض هو - [02:48:42](#)

الحكم الشرعي والغرض هو الحكم الشرعي. والمحتمل ان الاجتهد هو بذل الوع من متأهل للنظر في الاadle لاستنباط حكم شرعى. هو بذل الوع من متأهل للنظر في الاadle استنباط حكم شرعى فهو يجمع ثلاثة امور اولها بذل الوصل بذل الوع وهو الطاقة والقدرة وثانيةها - [02:49:02](#)

انه صادر من متأهل للنظر في الاadle. صادر من متأهل للنظر في الاadle. فلا عبرة باجتهاد يصدر من غير متأهل للنظر في الاadle. فلا عبرة باجتهاد يصدر من غير متأهل للنظر - [02:49:32](#)

الادلة وثالثها انه يتعلق باستنباط حكم شرعى. انه يتعلق باستنباط حكم شرعى. واما الامر الخامس وهو حكم المجتهدين فذكره في قوله فالمجتهد ان كان كامل الاadle في الاجتهد فان اجتهده - [02:49:52](#)

في الفروع فاصاب فله اجران. وان اجتهد فيها وخطأ فله اجر واحد. لقوله صلى الله عليه وسلم اذا حكم الحاكم اجتهد ثم اصاب فله اجران. واذا اجتهد ثم خطأ فله اجر. متفق عليه من حديث عمرو بن العاص رضي الله - [02:50:12](#)

عنهم رضي الله عنه قال كل مجتهد في الفروع مصيبة. وتسمى هذه المسألة تصويب المجتهدين. وتسمى هذه المسألة تصويبا مجتهدين. اي الحكم على كل واحد منهم بأنه على صواب اي الحكم بأنه على بان كل واحد منهم على صواب. وتحرير القول فيها ان تصويب - [02:50:32](#)

له موردان ان تصويبهم له موردان احدهما الاجر. والآخر الحكم. احدهما الاجر والآخر الحكم. فاما في الاجر فكل مجتهد مصيبة. فاما في الاجر فكل مجتهد مصيبة. فهو يصيب اجرا واحد - [02:51:02](#)

اذا خطأ ويصيب اجرين اذا اصاب. واما في الحكم فال المصيبة واحدة. فال المصيبة واحد. واما في الحكم اصيب واحد فاما ان يكون الحكم الشرعي على هذه الصفة واما ان يكون على تلك الصفة فلا - [02:51:24](#)

يكون الصواب في حكم شرعي على وجهين مختلفين. وهذا الذي ذكره كله متعلق بالجهاد في الفروع وهي عندهم الأحكام الطلبية العملية. وهذا الذي ذكره كله متعلق بالاجتهاد في الفروع وهي عندهم الأحكام والطلبية العملية. فقال ولا يجوز ان يقال كل مجتهد في الاصول - 02:51:44

كلامية مصيبة لأن ذلك يؤدي إلى تصويب أهل الضلال من النصارى والمجوس والكافر والملحدين. مما سبق ذكره في تصويب المجتهدين محله عنده هو وغيره من جمهور الأصوليين هو في الفروع دون الأصول - [02:52:14](#)

اي دون الأحكام الخبرية العلمية. وعلوه بـ[\[هذا في الأصول\]](#) يؤدي إلى تصوير أهل الضلال وعلوه بـ[\[هذا في الأصول\]](#) يؤدي إلى تصويب أهل الضلال. والحق أن الاجتهداد - [02:52:34](#)

مولده الاحكام الشرعية كلها. والحق ان الاجتهاد مورده الاحكام الشرعية كلها. سواء كانت في باب خبر او في باب الطلب سواء كانت في باب الخبر او في باب الطلب. فقد يقع الاجتهاد في مسألة - 02:52:54

او يقع في مسألة طلبية. فمن الاول الاجتهاد في رؤية الكفار ربهم في الآخرة. فمن والاجتهاد في رؤية الكفار ربهم في الآخرة. ومن الثاني الاجتهاد في حكم الوتر. فالمسألة الاولى وهي رؤية - 02:53:14

الكافر ربهم في الآخرة من الأحكام الخبرية العلمية. وقد اختلف فيها أهل السنة على ثلاثة اقوال وقد اختلف فيها للسنة على ثلاثة اقوال فوقع فيها الاجتئاد عند أهل السنة. والمسألة الثانية - 02:53:34

ففيها على اقوال لا تخفى كالقول بالفرض او النقل او اختصاص الفرض باهل القرآن والنفل بغيرهم فالمسائلتان كلاهما مما جرى فيه الاجتهاد. فالصواب الا يعلق الامر بالنظر الى المسألة. هل - 02:53:54

هي خبرية ام طلبية؟ بل يعلق في كونها قابلة للاجتهاد ام غير قابلة له؟ فما كان من اصولي فلا يقبل الاجتهاد وما كان من الفروع فانه يقبل الاجتهاد. سواء كان خبرا او طلبا. ويعلم ذلك من - 02:54:14
الادلة وعمل الاجلة. ويعلم ذلك من الادلة وعمل الاجلة. فإذا وقع اجتهاد في مسألة لا تعویل عليها في الاجتهاد القى هذا اجتهاد ظهريا.
واما ان كانت المسألة اجتهادية فالاجتهاد باق فيها الى - 02:54:34

قيام الساعة وما علوا به من تصويب الواقعين في ضلاله لا يصح له. وما علوه من تصويب الواقعين في ضلاله لا يصح لهم. لانه احتجاه صادر من غير متأهل في الادلة. لانه احتجاه - 02:54:54

ظاهر معروف اجمعـت عليه الـامة. فـهي دـين - 02:55:14

ظاهر معروف اجمعـت عليه الـامـة سـوـاء في بـاب الـخـمـر او في بـاب الـطـلـب . سـوـاء في بـاب الـخـبـر او في بـاب الـطـلـب وـهـذـا اـخـر الـبـيـان
لـمـعـانـي الـكـتـاب بـمـا يـنـاسـب الـمـقـام . اـكـتـبـوا طـبـقـة السـمـاع . سـمـع عـلـى جـمـيع كـتـاب الـورـقـات بـقـراءـة - 02:55:34

غيره صاحبنا ويكتب اسمه تماما فتم له ذلك في مجلسين بالميعاد المثبت في محله من نسخته واجزت له روایته عن اجازة خاصة
فمن معین لمعینة في معین باسناد مذکور في منح مكروماتي اجازة طلاب المهمات والحمد لله رب العالمين صحيح ذلك كتبه صالح
ابن عبدالله - 02:55:54